

Distr.: General
27 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، أحمد شهيد، المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/69/150

220914 220914 14-59954 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

موجز

يقدم المقرر الخاص هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٥، ويعرض فيه المستجدات في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية منذ تقديم تقريره السابق (A/68/503) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن التقرير ليس شاملاً، فهو يقدم صورة عن الحالة السائدة، كما ورد تسجيلها في غالبية التقارير المقدمة إلى المقرر الخاص وتلك التي نظر فيها.

أولاً - مقدمة

١ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية تثير القلق. ولا تزال العديد من القضايا التي نُبّهت إليها الجمعية العامة وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمن العام قائمة، بل ويبدو أنها ازدادت سوءاً في بعض الحالات، بصرف النظر عن بعض المبادرات التي قامت بها الحكومة والبرلمان مؤخراً. وتشمل المبادرات التي قام بها البرلمان تعديلات على قانون العقوبات الإسلامي وقانون الإجراءات الجنائية وعناصر من ميثاق حقوق المواطنين، اقترحتها الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وكذلك تصديق البلد مؤخراً على اتفاقية إضافية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

٢ - وما فتئت قوانين وسياسات وممارسات مؤسسية مختلفة تحول دون إيجاد الظروف اللازمة لإعمال الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون الدولي والوطني. ويبدو أيضاً أن بعض مشاريع القوانين تقوّض الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات بصورة أكبر، وتزيد بشكل ملحوظ من التمييز ضد المرأة، عبر إضعاف حمايتها من الزواج القسري، ومن حقّها في التعليم والعمل والمساواة في الأجور.

٣ - وفي عام ٢٠١٣، قدّمت جمهورية إيران الإسلامية تقارير وطنية دورية إلى لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فأظهرت تعاونها بعض الشيء مع آليات حقوق الإنسان. ولكن التعاون يظلّ بعيد المنال. وردّت الحكومة على ٤٠ من ٦٩ رسالة وجهها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية والجهة المكلفة بولايات في البلد نفسه بشأن عدد من الحالات والتطورات، بما في ذلك طلبات تتعلّق بتأثير الجزاءات الاقتصادية، وستة طلبات للقيام بزيارات إلى البلد، كان آخرها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ولكن محاولات المسؤولين الأخيرة الرامية إلى الدخول في حوار مع المقرر الخاص والمجتمع الدولي كانت مبعث تشجيع له، وهو يتطلّع إلى اغتنام فرص التعاون.

٤ - وقد أصدر المقرر الخاص ستة بيانات صحفية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وانضمّ المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الأخرى إلى خمسة منها تتعلّق بالشواغل المرتبطة بتطبيق عقوبة الإعدام، وبالسجناء السياسيين وبالتمييز ضد المرأة وأفراد فئات الأقليات الإثنية، من بين أمور أخرى.

٥ - وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أُجريت مقابلات مع ١١٨ فرداً، يوجد ٢٢ منهم داخل جمهورية إيران الإسلامية، و ٥٤ فرداً في تركيا، و ٤٢ فرداً جرت مقابلتهم في إطار بعثة تقصي الحقائق إلى السويد والنمسا وإيطاليا،

في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وخلال إعداد هذا التقرير، قام المقرر الخاص بفحص القوانين القائمة، ومشاريع القوانين، والبيانات والتقارير الحكومية، والتقارير المقدمة من المجتمع المدني، والتقارير الإخبارية الواردة من داخل البلد وخارجه، ورد الحكومة على مسودة هذا التقرير.

ثانياً - الحقوق المدنية والسياسية

ألف - الحق في الحياة

٦ - في عام ٢٠١٠، قبلت الحكومة ثلاث توصيات تتعلق بعقوبة الإعدام أثناء الاستعراض الذي أجراه الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل للحالة في إيران، وهي: إعادة النظر في إدراج الردة والسحر والكفر كجرائم يعاقب عليها بالإعدام؛ والنظر في إلغاء عقوبة إعدام الأحداث؛ واحترام الحد الأدنى للمعايير والأحكام المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بعقوبة الإعدام (انظر [A/HRC/14/12](#)).

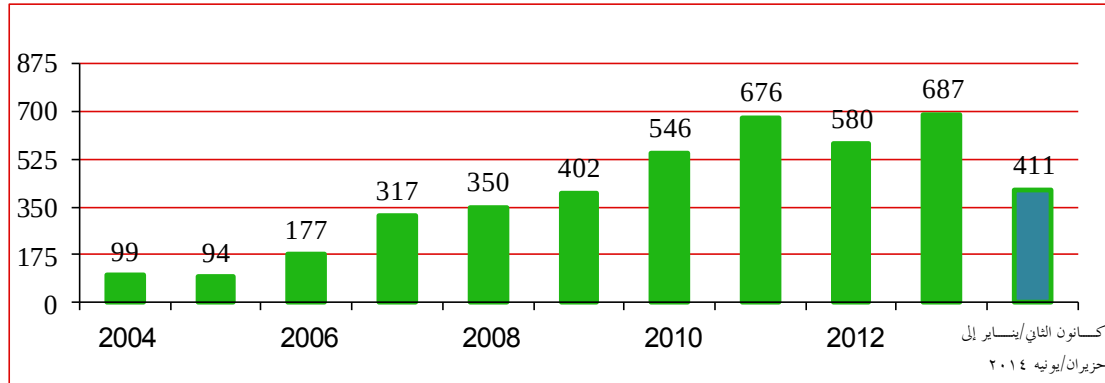
٧ - وبين الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، أُفيد عن إعدام ٨٥٢ فرداً على الأقل (انظر الشكل الأول)^(١)، الأمر الذي يمثل زيادة مثيرة للقلق في عدد أحكام الإعدام المنفذة مقارنة بمعدلات الإعدام العالية في السنوات السابقة. وما زالت الحكومة تنفذ حكم الإعدام بالجرمين الأحداث. ففي عام ٢٠١٤ وحده، أُفيد عن إعدام ثمانية أفراد يعتقد أنهم كانوا دون سن الثامنة عشرة من العمر عند وقوع الجرائم التي يُدعى أنهم ارتكبوها^(٢).

(١) Iran Human Rights, "Annual report on the death penalty in Iran 2013", متاح على الموقع <http://iranhr.net/wp-content/uploads/2014/03/Rapport-iran-2014-GB-030314-bd-e.pdf>

(٢) Amnesty International, "Iran: youth at risk of hanging amid disturbing rise in juvenile executions", 15 July 2014، متاح على الموقع www.amnesty.org/en/news/iran-youth-risk-hanging-amid-disturbing-rise-in-juvenile-executions-2014-07-15

الشكل الأول

عمليات الإعدام في جمهورية إيران الإسلامية من عام ٢٠٠٤ وحتى حزيران/يونيو ٢٠١٤



٨ - والآن، يحذف القانون الجنائي الإسلامي الجديد، الذي دخل حيز النفاذ عام ٢٠١٣، الإشارات إلى الردة والسحر والكفر، ولكنه يستمر في السماح بإعدام الأحداث وما زال ينصّ على الإعدام عقوبة لأنشطة ليست من "أشد الجرائم خطورة"، بما يتواءم مع الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤). وتشمل هذه الأنشطة الزنا، ومعاودة تعاطي الكحول، وحياسة المخدرات والاتجار بها، وأسفرت بعض الجرائم عن صدور أحكام بالإدانة "للمحاربة (وتترجم عادة بأنها العداء لله) وتترجمها الحكومة على أنها جريمة "يستلّ فيها شخص سلاحه أو يوجّهه نحو شخص من عامة الناس لقتله وتخويفه والضغط عليه" أو للإفساد في الأرض.

٩ - وإن إعدام الأفراد لممارستهم حقوقهم المحمية، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات، أمر يثير قلقاً بالغاً. ويبدو أن التهم بالمحاربة وبالإفساد في الأرض توجه بصورة غير متناسبة لأفراد الأقليات الإثنية، ولا سيما أولئك الذين يتبنون الحقوق الإثنية - الثقافية أو اللغوية أو الدينية للأقليات، وحتى في بعض الأحيان لممارستهم حقهم في التعبير السلمي وتكوين الجمعيات.

١٠ - وقد أعدم عام ٢٠١٤ أربعة ناشطين في مجال الحقوق الثقافية من الأقلية العربية، وهم هاشم شعباني وهادي راشدي وعلي شبيشات وخالد موسوي. ويُقال إن تنفيذ حكم الإعدام بعدد من الناشطين الأكراد الستة صار وشيكاً، وهم: جمشيد دهقاني وجهانغير دهقاني وحامد أحمددي وكمال ملاي.

١١ - وكذلك يثير تنفيذ حكم الإعدام الوشيك بكل من ریحانة جباري وراضية إبراهيمي القلق أيضاً. فقد أُدينَت امرأتان بقتل رجال زعمتا أنهما اعتدوا عليهما بدنياً أو جنسياً قبل الأحداث المعنية أو خلالها. ويكرر المقرر الخاص ندائه السابق، الذي أطلقه بالاشتراك مع غيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والذي أكدته مجدداً مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من أجل إجراء تنفيذ حكم الإعدام رسمياً^(٣).

١٢ - ورداً على هذا التقرير، أكدت الحكومة أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لموقع البلد الجغرافي على طريق للاتجار بالمخدرات، عند محاولة ثنيها عن استخدام عقوبة الإعدام. ورفضت الحكومة كذلك المزاعم التي تفيد بأن الانتماء الإثني دور في مجال إقامة العدل، بدعوى أنه قد تبين أن الأكراد والعرب الذين أُعدموا كان لديهم مخزونات من الأسلحة وأنهم نفذوا هجمات عنيفة. وهي تدحض أيضاً التقارير التي تفيد بأن العديد من الأحداث أُعدموا لارتكابهم جرائم تتصل بالمخدرات، وذكرت أن أحكام الإعدام لا تطال سوى القُصّر المتهمين بجرائم القتل العمد، وأن لجنة للمصالحة تحاول ثني أسر الضحايا عن طلب القصاص (عقوبة الإعدام الانتقامية)، كلما كان ذلك ممكناً.

باء - استقلال القضاة ومعايير المحاكمة العادلة

١٣ - يتفاقم القلق من الإفراط في استخدام عقوبة الإعدام مع تواتر التقارير التي يُدعى فيها حدوث انتهاكات للمعايير الوطنية والدولية للمحاكمة العادلة. وأكدت الحكومة في ردّها على قلق المقرر الخاص بشأن استقلال القضاء أن القوانين الوطنية تكفل استقلال السلطة القضائية وحيادها وأن هيئات إشرافية تكفل امتثالها للمعايير^(٤).

١٤ - بيد أن عدة مسؤولين حكوميين أشاروا في الآونة الأخيرة إلى تأثير الجهاز الأمني الظاهر وغير المبرر على السلطة القضائية. ففي شباط/فبراير ٢٠١٤، على سبيل المثال، أكد المساعد الخاص للرئيس المعني بشؤون الأقليات الإثنية والدينية، وهو نائب في البرلمان من طهران، على أهمية التعاون بين فروع الحكومة الأخرى والموظفين القضائيين في مجال إقامة العدل، ولكنه شدّد قائلاً "لقد شهدنا ممارسة الجهاز الأمني لضغوط على القاضي، من موقع القوة، من أجل توجيه المحاكمة في الوجهة التي يريدونها".

(٣) انظر الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14509&LangID=E.

(٤) انظر الرابط التالي: <http://shaheedoniran.org/wp-content/uploads/2014/3/IRI-Response-to-2014-HRC-Draft-Report.pdf>.

جيم - عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
١ - التعذيب

١٥ - أثناء نظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في حالة البلد في عام ٢٠١٠، قبلت الحكومة بتسع توصيات بشأن حظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتحقيق فيها، تشمل إنشاء آليات فعّالة لتقديم الشكاوى واتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان منع هذه الانتهاكات في المستقبل (انظر A/HRC/14/12).

١٦ - ويشير استمرار ورود تقارير عن استخدام التعذيب النفسي والجسدي للحصول على الاعترافات إلى الاستخدام الواسع النطاق والمنتظم لهذه الممارسات. وقد قدّم ٢٤ لاجئاً إيرانياً إلى تركيا شهادات من أجل إعداد هذا التقرير، فأبلغ ٢٠ منهم عن تعرّضهم للتعذيب وسوء المعاملة، وأبلغ ١٦ منهم عن تعرّضهم للإيذاء النفسي، من قبيل الحبس الانفرادي لفترة طويلة، والإيهام بالإعدام، والتهديد بالاعتصاف، إلى جانب الإيذاء البدني، بما في ذلك الضرب المبرح، واستخدام التعليق والوضيعات الضاغطة والصدمات الكهربائية والحرق. وقد وردت كذلك تقارير بشأن حالات بتر الأطراف والعقاب البدني (مثل الجلد)، وهي مناقضة لأحكام المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٧ - وردّت الحكومة على الادعاءات المشار إليها أعلاه بالإشارة إلى الضمانات القانونية والمؤسسية المناهضة للتعذيب. وأشارت إلى التحقيق والبت في ادعاءات التعذيب الذي أجرته عام ٢٠٠٩، وأكدت أن عدد الشكاوى قد انخفض بشكل كبير منذ أن اتُخذت خطوات لإنفاذ القانون في الآونة الأخيرة. ويتطلع المقرر الخاص إلى تلقي ودرس أي معلومات إحصائية قد توفرها الحكومة، وتعطي صورة أفضل عن عدد الشكاوى الواردة سنوياً، ومعدل محاكمة الجناة المزعومين وإدانتهم. ولم يتطرق الرد الوارد من الحكومة إلى الادعاءات المتعلقة باستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات التي تستخدم لاحقاً كأدلة في المحاكمات، ولكن المقرر الخاص يتطلع إلى فرص للتجاوز بصورة إضافية بشأن هذه المسألة.

٢ - العنف العائلي

١٨ - ذكرت التقارير أن نسبة الإيرانيات اللواتي يتعرضن للعنف العائلي تقارب ٦٦ في المائة^(٥). ولا يزال الإطار التشريعي غير كافٍ لمكافحة هذا العنف، كما أن عدم كفاية الخدمات الاجتماعية يحدّ من قدرة الدولة على توفير السلامة للضحايا والانتصاف لهن.

١٩ - وعلى سبيل المثال، لا تزال بعض القوانين تسمح صراحة بالعلاقات الجنسية بغير رضى في الزواج. ولا يوجد ما يكفي من البيوت الآمنة للنساء اللواتي يحتجن إلى ملجأ. فعلى المرأة التي ترغب في الإفلات من سوء المعاملة أن تثبت أولاً وجود خطر ملموس لتعرضها للأذى الجسدي أو خطر على حياتها وسلامتها، لتسكن منفصلة عن زوجها. وبالمثل، على النساء اللواتي يسعين إلى الحصول على الطلاق، بسبب العنف المتزلي، أن يثبتن أولاً أن سوء المعاملة الذي يتعرضن له لا يطاق (العسر والخرج).

٢٠ - ورداً على ما سبق، أكّدت الحكومة أن العنف العائلي جريمة يعاقب عليها بالإعدام، وأشارت إلى أن ثمة مشروع قانون يجري النظر فيه حالياً لوضع تعريف قانوني لجميع أشكال العنف المتزلي.

دال - حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات

٢١ - قبلت جمهورية إيران الإسلامية ١٣ توصية تتعلق بحرية الرأي والتعبير أثناء نظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في حالة البلد في عام ٢٠١٠. ومن هذه التوصيات ما يتعلق بتعديل القوانين لحماية الحقوق المضمونة دولياً في حرية التعبير وحرية الصحافة وضمان حماية الحقوق المدنية والسياسية للجميع، ولا سيما المنشقون وأفراد الأقليات (انظر A/HRC/14/12). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أيضاً عن قلقها إزاء حرية التعبير، ومراقبة الحكومة استعمال الإنترنت ومحتوياته، وتعطيل المواقع الشبكية التي تنشر أخباراً وتحليلات سياسية، وإبطاء سرعة الإنترنت، والتشويش على بث القنوات الفضائية الأجنبية. (انظر CCPR/C/IRN/CO/3، الفقرة ٢٧).

٢٢ - وفي الآونة الأخيرة، أدلى عدد من كبار المسؤولين الحكوميين ببيانات علنية دعماً لزيادة حرية الصحافة. ودعوا إلى تخفيف الرقابة لكي تقوم بيئة يسود فيها التسامح والتشجيع

(٥) "Warning on rise in domestic violence", Payvand Iran News, 30 August 2009.

www.payvand.com/news/09/aug/1264.html

إزاء الانتقاد البناء^(٦). ومع ذلك، لا تزال القوانين والسياسات تضع قيوداً مفرطة في عموميتها على الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات. ولا يزال قانون الصحافة (١٩٨٦) يحد من المحتوى الذي يمس بالقوانين الإسلامية أو يمكن أن يسيء إلى "الأسس" التي تقوم عليها الجمهورية الإسلامية، أو يحقر المسؤولين الحكوميين أو الشخصيات الدينية أو يقوض آداب السلوك كما عرّفتها الحكومة.

٢٣ - وقالت الحكومة في ردها إن قانون الصحافة لا يحظر سوى النشاط "الجنائي"، وإن آلاف الصحفيين يمارسون مهنتهم بحرية، وإن اعتقل عدد قليل منهم.

٢٤ - وهناك ٣٥ صحفياً على الأقل رهن الاحتجاز حالياً في البلد. ولا تزال التقارير تزعم تعرض الكثير منهم للمضايقة والاستجواب ووضعهم تحت المراقبة^(٧). ففي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أدين صحفيان هما مسعود كردبور وخوسرو كردبور بتهمة "التجمع والتآمر على الأمن القومي" و "نشر الدعاية المناهضة للنظام"، وذلك لقيامهما بأنشطة صحفية تمثلت في إجراء مقابلات مع وسائط إعلام أجنبية عن حالة حقوق الإنسان في مقاطعة كردستان^(٨). وقد حكم على الأول بالسجن لمدة ست سنوات وعلى الثاني لمدة ثلاث سنوات ونصف، في محاكمة قيل إنها لم تف بمعايير المحاكمة العادلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وصف الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي احتجاز الشقيقين بالتعسفي ودعا إلى الإفراج عنهما دون شروط. وأثارت مجموعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة هذا الشاغل أيضاً مع الحكومة في رسالة وجهتها إليها.

٢٥ - وفي الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس من عام ٢٠١٤ فقط، اعتقل عدة صحفيين من بينهم سابا أزاربيك ومهدي خالازي وماشالله شمس الواعظين، وجيسون رضايان ويغانه صالح، واستدعي ثلاثة آخرون هم ریحانة طباطبائي ومهنار محمدي ومرزبة

(٦) "Iran's Rouhani defends 'freedom of press with responsibility'", *Daily Times*, 9 March 2014. متاح على الموقع www.dailytimes.com.pk/region/09-Mar-2014/iran-s-rouhani-defends-freedom-of-press-with-responsibility.

(٧) Committee to Protect Journalists, "Iran, Syria, and Somalia top countries that journalists flee", 18 June 2014. متاح على الموقع <http://cpj.org/2014/06/iran-syria-and-somalia-top-countries-that-journali.php>.

(٨) Amnesty International, "Iran: jailed journalist brothers sentenced", 13 December 2013. متاح على الموقع www.amnesty.org/en/library/asset/MDE13/056/2013/en/3d14e2eb-d511-44e6-9bd2-0f8e1f75c592/mde130562013en.html.

رسولي لبدء تنفيذ عقوبات بالسجن^(٩). وحكم على بضعة آخرين، من بينهم سراج ميرامادي، وفريدة شاه غولي، وحسين نوراني بنجاد بعقوبات جديدة بالسجن خلال هذه الفترة.

٢٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صدرت أحكام بحق مديري الشركة المالكة للموقع الشبكي نارنجي، وهم علي أصغر هنرمند وعباس واحدي وعلي رضا وزيري ونسيم نيك مهر ومليحة نخعي ومحمد حسين موسى زاده وسارة سجاديور^(١٠). فقد قيل إنهم يعملون مع شبكات وسائط إعلام وأجهزة استخبارات أجنبية، من بينها بي بي سي باللغة الفارسية وجهاز الاستخبارات البريطاني MI6. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعلن مسؤولون عن صدور أحكام بالسجن لفترات تتراوح بين عام واحد و ١١ عاما بحق ١١ فردا آخر بزعم أنهم "يقومون بتصميم المواقع، وإنشاء المواقع الشبكية، وتحرير مواد لوسائط إعلام معادية للنظام"^(١١).

٢٧ - وتؤكد بعض الحالات القرينة العهد المتعلقة ببعض مستخدمي الإنترنت الآخرين وجود نمط يتمثل في استمرار قمع حرية التعبير بصورة عامة، وفي قمع حرية التنقل، في بعض الحالات. ففي أيار/مايو ٢٠١٤، حكم على ثمانية أشخاص كتبوا تعليقات على فيسبوك بالسجن لمدد مجموعها ١٢٣ عاما، بتهم منها التجديف وإهانة المرشد الأعلى ونشر الدعاية المضادة للنظام، بسبب انتقاداتهم للسياسات الحكومية، ودعم الاحتجاجات السياسية والمشاركة في السخرية من الوضع الاجتماعي وغير ذلك من الأنشطة المزعومة على فيسبوك^(١٢). وعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بإلقاء القبض على روبا نوبخت، التي تحمل الجنسيين البريطانية والإيرانية، في المطار عند وصولها إلى جمهورية إيران الإسلامية لزيارة

(٩) Committee to Protect Journalists, "The 2009 Iran crackdown continues today", 8 July 2014، الموقع <http://cpj.org/blog/2014/07/the-2009-iran-crackdown-continues-today.php>.

(١٠) International Campaign for Human Rights in Iran, "Judiciary official urges 'maximum punishment' for detained IT professionals even before trial", 8 January 2014، متاح على الموقع www.iranhumanrights.org/2014/01/it-punishment/.

(١١) International Campaign for Human Rights in Iran, "Eleven Internet professionals sentenced to one to eleven years in prison", 20 June 2014، متاح على الموقع: www.iranhumanrights.org/2014/06/، cyber-activists/ Mahsa Alimardani and Fred Petrossian, "Hope and disillusionment in Iran: انظر أيضا: as internet censorship persists and bloggers jailed", 25 June 2014، متاح على الموقع: www.globalpost.com/dispatches/globalpost-blogs/commentary/internet-censorship-jailed-bloggers-Iran.

(١٢) Saeed Kamali Dehghan, "Briton among eight jailed in Iran for web insults", *Guardian*, 27 May 2014، متاح على الموقع: www.theguardian.com/world/2014/may/27/briton-eight-jailed-iran-web-insults-، facebook.

أسرتها، في أعقاب نشرها تعليقات عن الحكومة على موقع فيسبوك عندما كانت تعيش في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وحكم عليها، إلى جانب مير غلستاني، بالسجن لمدة ٢٠ سنة^(١٣).

٢٨ - أما سراج ميردامادي، وهو صحفي كان قد اختار منفاه عن جمهورية إيران الإسلامية منذ عام ٢٠٠٩، فقد عاد إلى البلد إبان تنصيب حسن روحاني رئيساً في عام ٢٠١٣. وقد احتجز وخضع للاستجواب واتهم بالعمل لصالح مجموعات وسائط إعلام المعارضة. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٤، أُلقي القبض عليه بعد أن استجاب لتكليف بالحضور إلى المحكمة. ولم يسمح لأسرته بزيارته طوال فترة ستة أسابيع. وفرضت السلطات حظراً على سفره، حينما كان على ذمة المحاكمة^(١٤).

٢٩ - وأفادت التقارير بتعرض عدد من الصحفيين هم محمد صديق كبودفند وسعيد متين بور وأמיד بهروزي وحسين روناغي مالكي وسياماك غادري وسعيد حائري، للضرب على يد السلطات في العنبر ٣٥٠ من سجن إيفين في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤^(١٥). ويشعر المقرر الخاص بالقلق على وجه الخصوص إزاء الأفراد الذين تفيد التقارير بحاجتهم إلى الرعاية الطبية، بمن فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، حسين روناغي مالكي وكفيان سميمي ومحمد رضا بورجشاري^(١٦) ومحمد صديق كبودفند^(١٧).

٣٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، انتقد عضو البرلمان ومجلس الإشراف على الصحافة، علي مطهري، قرار السلطة القضائية القاضي بإغلاق صحيفة آسمان قبل أن يتمكن المجلس من استعراض القضية. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٤، وعقب انتهاء فترة إغلاق صحيفة بهار لمدة ستة أشهر بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أمرت المحكمة بتمديدتها ستة أشهر أخرى بزعم ازدراء الإسلام، ونشر الدعاية المضادة للنظام.

(١٣) Lorenzo Franceschi-Bicchieri, "Iran sentences 8 Facebook users to combined 123 years in jail", 28 May 2014, متاح على الموقع: <http://mashable.com/2014/05/28/iran-jails-8-facebook-users/>.

(١٤) Committee to Protect Journalists, "Rouhani has yet to deliver on press reforms in Iran", 13 March 2014, متاح على الموقع: <http://cpj.org/blog/2014/03/hope-of-reform-in-iran-dwindles-as-rouhani-steps-u.php>.

(١٥) Committee to Protect Journalists, "Seven journalists among those beaten in Iran's Evin prison", 18 April 2014, متاح على الموقع: <http://cpj.org/2014/04/seven-journalists-among-those-beaten-in-irans-evin-p.php>.

(١٦) انظر www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14492&LangID=E.

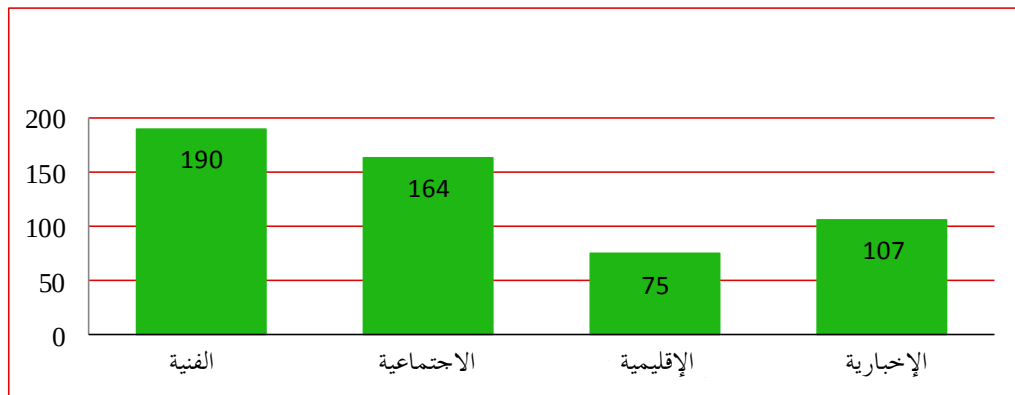
(١٧) مقابلة مع مصدر مقرب من القضية، أيار/مايو ٢٠١٤.

٣١ - وأدلى مسؤولون إيرانيون بيانات علنية أشاروا فيها إلى اقتراب موعد إجراء تحسينات على البنية الأساسية لشبكة الإنترنت، مما سيسفر عن إتاحة سرعات أكبر للمستخدمين بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، تقترح الخطة الإنمائية الخمسية الخامسة للبلد تدابير لإنشاء شبكة وطنية للإنترنت في إطار جهد يرمي إلى زيادة سرعة الإنترنت من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية الوطنية واستضافة مواقع الإنترنت^(١٨).

٣٢ - غير أنه لا تزال تفرض قيود شديدة على المحتوى، ولا يزال مستخدمو الإنترنت يتعرضون للترهيب والاضطهاد، كما ظل الوصول إلى مواقع الإنترنت محدودا بسبب عمليات التصفية والترشيح التي تمر عبرها. ولا يزال هناك نحو ٥ ملايين موقع شبكي خاضعا للحظر. ويشمل أهم ٥٠٠ موقع شبكي محظور كثيرا من المواقع المكرسة للفنون، والقضايا الاجتماعية، والأخبار، والمواقع التي تحظى بشعبية كبيرة على الصعيد الوطني (انظر A/68/503 والشكل الثاني). وأشارت الحكومة في ردها على مشروع التقرير، إلى أنها ”(شأن العديد من البلدان) تحظر كل ما هو مناف للأخلاق من مواقع شبكية تعنى بالفنون أو بالتواصل الاجتماعي“.

الشكل الثاني

عدد المواقع الشبكية المحظورة في الفئات الرئيسية



٣٣ - وتعرض منصتان لاستضافة المدونات الإلكترونية هما ووردبرس (WordPress) وبلوغسبوت (Blogspot)، لترشيح محتوَاهما بنسبة ٩٦ في المائة و ٩٨ في المائة على التوالي. وبحسب موقع أصل ١٩ (ASL19)، فإن المواقع الشبكية لوسائل التواصل الاجتماعي من

(١٨) Small Media, "Iranian internet infrastructure and policy report" (October 2013), p. 3. متاح على الموقع:

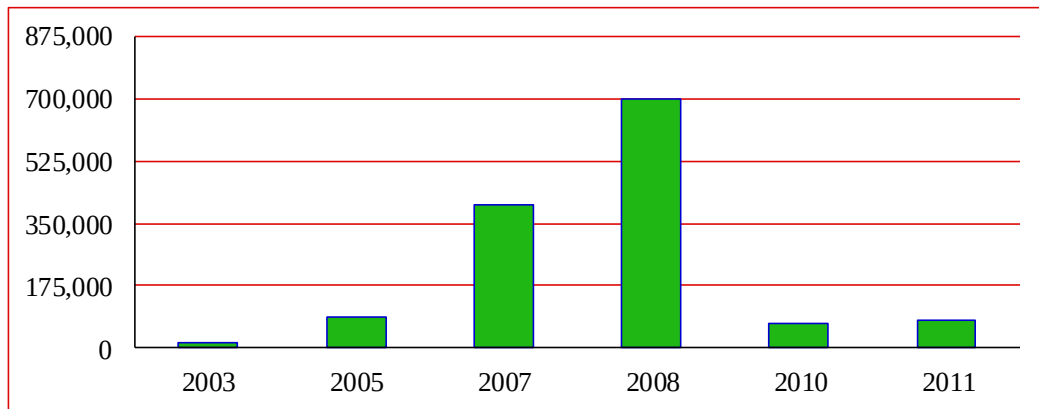
<http://smallmedia.org.uk/sites/default/files/u8/IIIPSepOct.pdf>

قبيل فيسبوك وتويتر وإنستغرام، بالإضافة إلى تطبيق التراسل الشعبي ويتشات (WeChat)، محظورة هي أيضا. وزعمت السلطات بأن ثمة صلة بين ارتفاع معدلات الطلاق وزيادة استخدام ويتشات وغيره من تطبيقات التراسل. وانخفض بشكل كبير عدد المدونات الإلكترونية باللغة الفارسية منذ عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل الثالث)^(١٩).

٣٤ - وأخيرا، ارتفعت مخصصات وزارة الاستخبارات والأمن من الميزانية فيما يتعلق بتنفيذ مهام تكنولوجيا المعلومات والأمن الوطني بنسبة ٨٧ في المائة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، مما يثير شواغل بشأن احتمال تشديد الرقابة. إلا أن تفاصيل الخطة لم تتضح بعد.

الشكل الثالث

عدد المدونات الإلكترونية باللغة الفارسية بحسب السنة (العدد تقريبي لعام ٢٠١١)



هاء - حرية التجمع وتكوين الجمعيات

٣٥ - سمح لأكثر من ١٠ جماعات طلابية في مختلف الجامعات أوقفت أنشطتها في السابق باستئناف عملها خلال العام الماضي^(٢٠). وسمح أيضا لـ ١٠ جماعات طلابية أخرى بممارسة أنشطتها للمرة الأولى. إلا أن القلق لا يزال قائما إزاء استمرار حرمان بعض الطلاب من فرص الوصول إلى التعليم. ففي الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤، اعتقلت قوات الأمن ٢٨ طالبا على الأقل، وعلّقت السلطات الجامعية صدور ثمانية منشورات طلابية. ويقضي حاليا ما لا يقل عن ١١ ناشطا طلابيا عقوبات بالسجن.

(١٩) Laurent Giacobino and others, "Whither Blogestan: evaluating shifts in Persian cyberspace" (March 2014) متاح على الموقع: www.iranmediaresearch.org/en/system/files/2014_whither_blogestan.pdf.

(٢٠) وفقا لتقرير قدم إلى المقرر الخاص في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، استأنفت الجامعات الطلابية أنشطتها في جامعة أصفهان للتكنولوجيا وجامعة سهند للتكنولوجيا وجامعات كاشان وزنجان وهرمزغان وسيستان وكرمان وبيرجند وياسوج.

٣٦ - واستدعي ما لا يقل عن ٥٨ ناشطا كرديا في مجال حقوق الإنسان إلى مكاتب وزارة الاستخبارات والأمن في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤. ويشمل هذا العدد ٣٠ ناشطا عماليا استدعي ٢١ منهم للحضور من جانب مكتب الاستخبارات في سنندج ومحافظ مدينة سقيز في الفترة بين ٢٨ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو ٢٠١٤، بخصوص مشاركتهم في اليوم الدولي للعمال في ١ أيار/مايو. وزُعم أن المسؤولين في سقيز اقترحوا على بضع الناشطين العماليين المحليين المشاركة في المناسبات الرسمية التي تقيمها الحكومة بدلا من إقامة مناسبات منفصلة^(٢١).

٣٧ - ولا يزال بعض عناصر مشروع قانون الإشراف على تأسيس المنظمات غير الحكومية وعلى أنشطتها يسبب إشكالات؛ إذ يحدد مشروع القانون أنشطة المنظمات غير الحكومية وينظمها ويزيد من الإشراف الحكومي. وقد اقترح بعض المسؤولين سحبه. وناقشت السلطات في الآونة الأخيرة أيضا المساعي الرامية إلى الحد من القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك طول المدة التي تستغرقها عملية تسجيل الجمعيات.

٣٨ - وأُتيح للعموم في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ مشروع قانون بشأن أنشطة الأحزاب السياسية. ويحظر القانون على الأحزاب ممارسة الأنشطة قبل الحصول على تصريح من لجنة قوامها خمسة أعضاء تضم أعضاء من البرلمان ومكاتب النائب العام وجهاز القضاء ووزارة الداخلية. وأمام اللجنة ثلاثة أشهر للرد على الطعون المقدمة في الطلبات المرفوضة.

٣٩ - ويقتضي مشروع القانون من أصحاب الطلبات أن يقدموا، في جملة أمور، تفاصيل عن رؤيتهم للعالم، ومثلهم العليا وآرائهم العامة بشأن القضايا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية في البلد. ويُشترط أيضا على أصحاب الطلبات أن يشيروا صراحة إلى تقيدهم بالدستور وبمبدأ ولاية الفقيه في بياناتهم وأنظمتهم الأساسية. ويجب على ممثلي الأحزاب إبلاغ وزارة الداخلية قبل ٧٢ ساعة على الأقل من تنظيم أي تجمع أو مظاهرة.

واو - الزواج المبكر والقسري

٤٠ - السن القانونية لزواج الفتيات في البلد هو ١٣ سنة، ولكن يجوز للفتيات في سن التاسعة الزواج بإذن من المحكمة. وفي عام ٢٠٠٢، رفض مجلس صيانة الدستور محاولات تشريعية ترمي إلى رفع السن الدنيا إلى ١٥ سنة. وفي ٢٠١٣ ألغى المجلس أيضا محاولة تشريعية تعتبر زواج الوصي من ابنته بالتبني غير مشروع (انظر A/68/503). ويعترف النص

(٢١) استقيت هذه المعلومات من تقرير قُدّم إلى المقرر الخاص في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤.

المنقح للقانون ذي الصلة الساري حاليا بشرعية هذا الزواج شريطة أن ترى المحكمة المختصة أن ذلك يصب في المصلحة العليا للطفلة (المادة ٢٧).

٤١ - وفي عام ٢٠١١، تزوجت ٤٨ ٥٨٠ فتاة على الأقل تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة، وأفادت التقارير بأن ٤٨ ٥٦٧ فتاة منهن أنجبت طفلا واحدا على الأقل قبل بلوغها سن الخامسة عشرة. وسُجلت أيضا نحو ٤٠ ٦٣٥ حالة زواج لفتيات دون سن الخامسة عشرة، في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣، منها أكثر من ٨ ٠٠٠ حالة كان فيها عمر الزوج يزيد عن عمر زوجته بعشر سنوات على الأقل. وعلاوة على ذلك، سُجلت ١ ٥٣٧ حالة زواج على الأقل لفتيات دون سن العاشرة في عام ٢٠١٢، وهو ما يشكل زيادة كبيرة بالمقارنة مع ٧١٦ حالة مسجلة في الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١١. ولا يزال عدد حالات طلاق الفتيات دون سن الخامسة عشرة آخذًا في الارتفاع أيضا منذ عام ٢٠١٠^(٢٢). وردت الحكومة على ما سبق بالقول إن القانون يحظر الزواج القسري، مما يعني أن جميع حالات الزواج تجري بالتراضي في البلد^(٢٣).

جيم - حرية الدين

٤٢ - أعلنت الحكومة، خلال نظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في حالة البلد، عن قبول ٩ توصيات تتعلق بالحقوق الدينية، بما في ذلك الالتزامات باحترام حرية المعتقد والدين، وبسط الحماية على جميع الجماعات الدينية، ومكافحة الحُض على الكراهية لدوافع دينية، وتعديل جميع التشريعات التي تشكل تمييزا ضد الأقليات (انظر A/HRC/14/12). بيد أنه لم يُلاحظ أي تقدم في هذا الخصوص. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أُفيد بأن ما لا يقل عن ٣٠٠ من المتعبدين بديانات الأقليات قد سُجنوا، بمن فيهم ثلاثة من الأعضاء النشطين في طائفة البرسان، بالإضافة إلى أعضاء حركات روحية جديدة^(٢٣).

١ - البهائيون

٤٣ - أُفيد بأن عددا من البهائيين لا يقل عن ١٢٦ فردا كانوا محتجزين في آب/أغسطس ٢٠١٤. وأفادت تقارير بعدم توافر ضمانات كافية بالمحاكمة العادلة، بما في ذلك عدم كفاية فرص الحصول على المشورة القانونية. وأفاد أيضا عدة أشخاص ممن أُجريت معهم مقابلات

(٢٢) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/WRGS/ForcedMarriage/NGO/JusticeForIran.pdf.

(٢٣) وفقا للمعلومات المقدمة إلى المقرر الخاص.

أن المحامين كثيرا ما امتنعوا عن تولي قضاياهم بسبب الخوف من الأعمال الانتقامية. وأضافت الطائفة البهائية الدولية وقادة مسيحيين إنجيليين إيرانيين أن المحامين الذي قبلوا قضايا حساسة لبهائيين أو مسيحيين قد سُجنوا أو اضطروا إلى الفرار من البلد.

٤٤ - ويستمر تدمير أو إغلاق المواقع الدينية، مثل المقابر ومراكز الصلاة والكنائس. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، دُمِّر ضباط من فيلق الحرس الثوري الإسلامي ضريحا بهائيا في شيراز، بالرغم من نداءات الطائفة والجماعات الحقوقية^(٢٤). وعلاوة على ذلك، نُشر في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٤ ما لا يقل عن ٩٠٠ مقال على الإنترنت تروّج لآراء تقوم على كراهية الأجانب أو تصوّر العقيدة البهائية بوصفها عقيدة هدامة سياسيا^(٢٥).

٤٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، زعم فيلم وثائقي بُث على شاشة التلفزيون الوطني أن الطائفة البهائية ترتبط بعلاقات وثيقة مع حكومات أجنبية وحكومات سابقة في جمهورية إيران الإسلامية. وزعمت مقابلات أخرى، أفيد أنها أذيعت في أيار/مايو ٢٠١٤، أن البهائيين حواسيس. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أفيد أن لافتات مناهضة للبهاءيين وُزعت في مدينة يزدا، تدعي أن دماء البهائيين لا قيمة لها، كما زُعم أن شعارات تدعو إلى قتل البهائيين قد رُسمت بالطلاء على جدران المدينة^(٢٦).

٤٦ - وترى الحكومة أن "السجل السلبي والدعاية الطائفية" للطائفة البهائية قد "تسببا في كراهية شرائح واسعة من المجتمع لهم، ولكن حقوق المواطنة لأولئك الذين لا يشجعون الأنشطة التبشيرية تُحترم". وتنفي الحكومة وقوع الحادثة المذكورة أعلاه.

٢ - المسيحيون

٤٧ - يُحتجز حاليا عدد لا يقل عن ٤٩ من المسيحيين البروتستانت، والكثير منهم بسبب المشاركة في كنائس منزلية غير رسمية. وأفيد في نيسان/أبريل ٢٠١٤ أن قوات الأمن أغارت على منزل خاص في جنوب طهران أثناء تأدية الموحدين فيه صلاة عيد الفصح واحتجزت ستة أفراد هم: إحسان صادق، ونازي إيراني، ومریم أسدي، وعلي عرفائي، ووحيد صافي،

(٢٤) "Shiraz cemetery demolition continues by the Revolutionary Guards", Baha'i World News Service, 8 May 2014. متاح على الموقع <http://news.bahai.org/story/994>. وانظر أيضا: Human Rights Watch, "Iran: mounting pressure on Baha'is", 20 May 2014. متاح على الموقع www.hrw.org/news/2014/05/19/iran-mounting-pressure-baha.

(٢٥) وفقا لبحوث قدمتها الطائفة البهائية الدولية إلى المقرر الخاص في تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٢٦) "Threatening anti-Baha'i posters distributed in Yazd, Iran", Baha'i World News Service, 18 June 2014. متاح على الموقع <http://news.bahai.org/story/1010>.

وأمين مظلومي^(٢٧). وخلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية، أقدمت السلطات بشكل متزايد على إغلاق الكنائس المرخصة رسمياً وإلقاء القبض على قساوسها لإقامتهم الصلوات باللغة الفارسية أو بزعم تقديمهم الرعاية للإيرانيين من خلفيات إسلامية. وتحجب السلطات بشكل منتظم المواقع الشبكية للطائفة المسيحية^(٢٨).

٤٨ - ولا يزال المتحولون إلى المسيحية يفيدون أنهم أحياناً ما يتعرضون للانتهاك البدني والإيذاء النفسي الشديد، بما في ذلك التهديد بالإعدام، أثناء احتجازهم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أفيد أن ضباط استخبارات ضربوا زعيماً كنسياً مسجوناً، هو فرشيد فتحي، إلى حد أدخله المستشفى^(٢٩).

٣ - الصوفيون أو الدراويش المسلمون

٤٩ - يُحتجز حالياً ما لا يقل عن تسعة مسلمين صوفيين أو دراويش. وتمتد القيود على الحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي للصوفيين إلى ما يتجاوز الاجتماعات الدينية الصرفة. وعلى سبيل المثال، ألقت قوات الأمن القبض على ٣٢٦ عضواً في جماعة كناباد الصوفية تجمعوا خارج قاعة محكمة في طهران في آذار/مارس ٢٠١٤. وأفيد أنهم كانوا يحتجون على عدم كفاية الرعاية الطبية المقدمة لثلاثة من أعضاء الجماعة المسجونين، هم مصطفى دانشجو وحמיד رضا مرادي وفرشيد كارامبور، وعلى النقل العقابي لصوفيين اثنين آخرين من سجن إيفين إلى سجن رجائي شهر^(٣٠). ويبدو أن الشرطة هاجمت أشخاصاً كانوا يتظاهرون سلمياً دعماً لأعضاء جماعة كناباد المسجونين في أيار/مايو ٢٠١٤.

٥٠ - ويفاد أيضاً أن التحريض ضد دراويش كناباد متواصل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، زُعم أن قادة دينيين وصفوا أعضاء جماعة الدراويش بأنهم كفار ووهابيون.

(٢٧) “Uncertain fate of six Christian detainees in southern Tehran”, Iranian Christian News Agency, 24 May 2014. متاح على الموقع: www.mohabatnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=8673:uncertain-fate-of-six-christian-detainees-in-southern-tehran-&catid=36:iranian-christians.

(٢٨) Small Media, “Heretics: Iran’s religious minorities”, 30 May 2014. متاح على الموقع <http://smallmedia.org.uk/heretics/heretics.pdf>.

(٢٩) “Pastor Farshi Fathi transferred to hospital after being beaten in prison”, Iranian Christian News Agency, 21 April 2014. متاح على الموقع:

www.mohabatnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=8503:pastor-farshi-fathi-transferred-to-hospital-after-being-beaten-in-prison&catid=36:iranian-christians&Itemid=279.

(٣٠) International Campaign for Human Rights in Iran, “Protesting Dervishes beaten and detained”, 11 March 2014. متاح على الموقع www.iranhumanrights.org/2014/03/dervishes-beaten-detained.

٤ - المسلمون السنة

٥١ - يوجد حاليا ما لا يقل عن ١٥٠ مسلما سنيا محتجزين بتهمة تنظيمهم اجتماعات وأنشطة دينية أو إثر محاكمات يُزعم أنها لا تفي بالمعايير الدولية في غالب الأحيان. وقد وُجّهت إلى الكثيرين اتهامات بارتكاب جرائم أمنية خطيرة.

٥٢ - ووفقا لمصادر لا ترغب في الكشف عن هويتها، حُكم على ١٥ عربيا تحولوا من الإسلام الشيعي إلى السني بالسجن لسنة واحدة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣. وأفيد أنهم احتجزوا في مكان مجهول لمدة ٢١ يوما بعد إلقاء القبض عليهم في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وزُعم أنه جرى استجوابهم وتهديدهم وحثهم على عدم التماس المشورة القانونية. وتؤكد المصادر أن أنشطة المتهمين كانت دينية صرفة، بما في ذلك تنظيم صلوات خاصة، وقراءة القرآن والفقهاء الإسلاميين في منازلهم، والاضطلاع بأعمال خيرية. وأفيد أنهم اتُهموا بالدعاية ضد النظام من خلال الترويج للوهابية والسلفية، وإقامة صلوات جماعية، والتشكيك في الدين الرسمي للبلد، وإصدار وتوزيع كتب منحرفة، والاتصال بجماعات سلفية وتكفيرية، والمشاركة في الدروس الدينية للعناصر السلفية والتكفيرية. وقد حُكم على كلٍ منهم بالسجن لمدة سنة واحدة من قِبَل الفرع ٢ من محكمة الأهواز الثورية واستُدعوا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لقضاء الأحكام الصادرة بحقهم.

٥٣ - وأفيد أن أسر أربعة نشطاء عرب أعدموا في عام ٢٠١٤ مُنعت من دفنهم بشكل لائق وإقامة مراسم العزاء لأحبائهم وفقا لمعتقداتها الدينية وبموجب حقوقها المحمية دوليا في التعبير عن تلك المعتقدات^(٣١). وأفادت أسرة أخرى بتلقيها تهديدات وتعرّضها لمضايقات من قِبَل السلطات حينما حاولت، وفقا للمبادئ الدينية الإسلامية الشيعية، التعبير عن الحزن على وفاة ستار بهشتي، الذي مات أثناء احتجازه في ظروف غامضة في عام ٢٠١٢^(٣٢).

(٣١) مقابلات مع أفراد أسر ثلاثة من السجناء الأربعة قُدمت إلى المقرر الخاص، آذار/مارس - حزيران/يونيه ٢٠١٤. وانظر أيضا International Campaign for Human Rights in Iran, "Two Iranian-Arabs executed in secret", 16 June 2014. متاح على الموقع www.iranhumanrights.org/2014/06/executions-iranian-arabs. وانظر أيضا "Memorial: Hadi Rashedi", Human Rights and Democracy for Iran, 16 June 2014. متاح على الموقع <http://iranrights.org/memorial/story/71726/hadi-rashedi>.

(٣٢) انظر Amnesty International, "Iran: mother of dead blogger attacked while mourning son at his graveside", 14 June 2012. متاح على الموقع www.amnesty.org.uk/press-releases/iran-mother-dead-blogger-attacked-while-mourning-son-his-graveside.

ثالثاً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥٤ - أثناء نظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في حالة جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠١٠، قبلت الحكومة ٧ توصيات تتعلق بالحقوق في التعليم وفي الصحة (انظر A/HRC/14/12). وخلال استعراض حالة البلد في عام ٢٠١٣، حدّدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قوانين وممارسات قائمة على التمييز استناداً إلى العقيدة، وإلى الهوية الإثنية المنحدر منها، كعائق رئيسي أمام الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وحثت اللجنة الحكومة على اتخاذ خطوات لضمان تمتع الأشخاص ذوي المعتقدات الأخرى بخلاف الديانات التي تعترف بها الدولة الطرف تمتعاً كاملاً بكافة جوانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون أي تمييز (انظر E/C.12/IRN/CO/2، الفقرة ٦).

ألف - الحق في التعليم

١ - النساء

٥٥ - تواصل جمهورية إيران الإسلامية إحراز تقدم في محو الأمية، لا سيما محو أمية النساء (انظر الشكل الرابع)^(٣٣). بيد أن النسبة المئوية للطالبات اللاتي يدخلن الجامعات انخفضت من ٦٢ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ٤٨,٢ في المائة فقط في ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك بعد وضع سياسات لتحديد حصص الجنسين في عام ٢٠١٢. وأسفرت هذه السياسات أيضاً عن قبول عدد من الرجال يفوق عدد النساء في بعض مجالات الدراسة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤^(٣٤). وبالرغم من أن وزير العلوم والبحث العلمي والتكنولوجيا قال إن السياسات لن تُنفذ في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن وزير الصحة والتعليم الطبي ذكر أن كليات الطب ستبدأ تنفيذها في تلك الفترة.

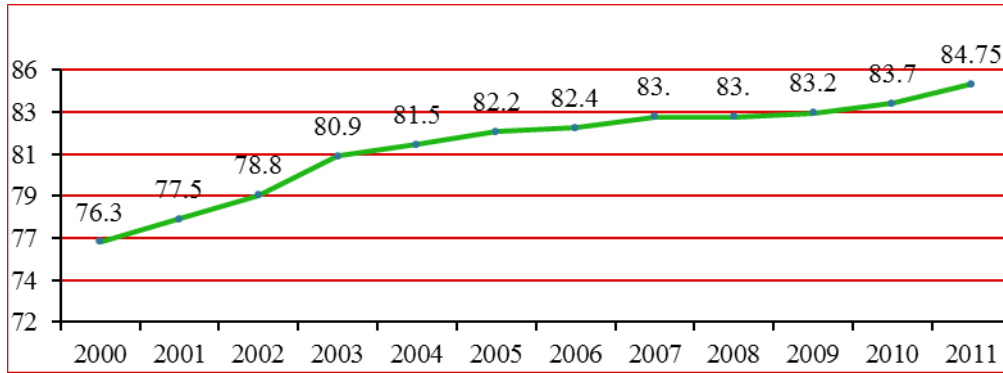
(٣٣) انظر www.amar.org.ir/Default.aspx?tabid=493.

(٣٤) أفيد أن النساء لم يُقبلن في ١٤ مادة رئيسية في الجامعات بعد امتحان التأهيل الوطني للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤.

الشكل الرابع

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة على الصعيد الوطني، ٢٠٠٠-٢٠١١

(النسبة المئوية)



٢ - الأقليات العرقية

٥٦ - أشار تقرير سابق إلى تأثير عدم الاحترام الوافي للحقوق اللغوية في مجال التعليم (انظر A/67/369). وتعد البيانات الصادرة مؤخرا عن مسؤولين حكوميين بشأن خطط لتنفيذ المادة ١٥ من الدستور ومقترحات واردة في الخطة الإنمائية الخمسية للنهوض بتعليم اللغات في المدارس بادرة مشجعة، لكن الخطط لم تُنفذ بعد. وبالمثل، أعرب عضو في البرلمان عن مخاوف بشأن عدم كفاية اعتمادات الميزانية للتنفيذ.

٣ - الأقليات الدينية

٥٧ - لا تزال اللوائح الجامعية (لوائح الاختيار الأخلاقي للمتقدمين لدخول الجامعات) تمنح القبول رسميا فقط للمسلمين أو للمنتمين إلى ديانات الأقليات المعترف بها رسميا (أي المسيحية واليهودية والزرادشتية)، الأمر الذي أسفر عن حرمان ما يصل إلى ألف طالب بهائي من القبول في سنة واحدة^(٣٥). ووصف محام بارز يمثل مجموعة من الطلاب البهائيين، هو محمد أوليائي فارد، حكم محكمة القضاء الإداري في عام ٢٠٠٩، شارحا أن لوائح التعليم الصادرة عن المجلس الأعلى للثورة الثقافية تمنع البهائيين من الالتحاق. والبهائيون الذين لا يجري الكشف عن هويتهم أثناء عملية القبول غالبا ما يُفصلوا عند اكتشاف

(٣٥) “Iranian Baha'is face continuing discrimination in higher education”, Baha'i World News Service, 28 February 2007.

متاح على الموقع <http://news.bahai.org/story/507>.

عقيدتهم. ووفقا للطائفة البهائية الدولية، فقد فُصل بهائيان اثنان على الأقل لهذا السبب بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣.

٥٨ - وأفاد أكثر من اثني عشر بهائيا ممن غادروا البلد مؤخرا أنهم منعوا من دخول الجامعات أو فُصلوا منها قبل التخرج بسبب ديانتهم. وأفاد أيضا العديد من الطلاب البهائيين، أو ذويهم، أن مسؤولي التعليم لم يسمحوا لهم، أو لأبنائهم، بدخول مدارس إعدادية متخصصة أو مدارس ثانوية أو مدارس للطلاب الموهوبين بسبب عقيدتهم.

٥٩ - والتوصية الوحيدة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التي لم تقبلها الحكومة هي تلك التي شجعتها على إصدار تعليمات عاجلة لجميع المدارس بمراعاة حرية الدين أو المعتقد، وباتخاذ تدابير محددة لتوبيخ أي مدرس أو مدير مدرسة يقوم بترهيب الأطفال المنتمين للطائفة البهائية (انظر A/HRC/14/12). ووفقا لعدة روايات فإن مدرسي ومديري المدارس الإعدادية والثانوية يواصلون مضايقة الطلاب البهائيين أو مهاجمة عقيدتهم في الفصول الدراسية. وأفاد أفراد أن المدرسين كثيرا ما أشاروا إلى عقيدتهم وإلى معتنقيها بصفات الإباحية الجنسية وعدم الطهارة والأخلاقية، وبأنها وأهم جزء من مؤامرة أجنبية أو إحادية. وزُعم أن بعض الطلاب الذي دافعوا عن أنفسهم أو عن عقيدتهم قد فُصلوا. وأفاد أيضا أشخاص تحولوا إلى المسيحية وأعضاء في طائفة اليرسان أنهم فُصلوا بعد أن علم مسؤولو الجامعات بعقيدتهم^(٣٦).

٦٠ - وشرحت الحكومة في ردها، أن البهائيين منحوا حقوق المواطنة الكاملة، بما في ذلك الحق في التعليم الجامعي، بشرط ألا ينخرطوا في "أنشطة تبشيرية".

باء - الحق في العمل

٦١ - سجنّت السلطات ما لا يقل عن ٢٧ من النشطاء في ميدان حقوق العمل، يفاد أن عددا منهم يحتاج إلى عناية طبية عاجلة، ومن بينهم شاروك زماني، ورضا شهابي، ومحمد جراح، وحسن تفاح، ورسول بوداغي، وكريم معروف عزيز، وأرجانغ داوودي، وما شاء الله حائري. وألقي القبض على السيد زماني، وهو نقابي وعضو في لجنة السعي إلى إنشاء نقابات عمالية ومشارك في تأسيس نقابة عمال الدهان والديكور، في حزيران/يونيه ٢٠١١. وحُكم عليه بالسجن لمدة ١١ عاما بعد إدانته "بالعمل ضد الأمن الوطني عن طريق إنشاء جماعات معارضة للنظام أو الانضمام إليها" و "الدعاية ضد النظام". وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أكدت محكمة للاستئناف الحكم الصادر بحقه. وفي ١١ آذار/مارس

(٣٦) وفقا لمقابلات أجريت وقُدمت إلى المقرر الخاص (حزيران/يونيه ٢٠١٤).

٢٠١٤، نُقل إلى سجن غزال هزار، كعقاب على نشاطه حسبما أُفيد. وقد بدأ بعدها إضرابا عن الطعام احتجاجا على ظروف سجنه وسوء معاملته، مطالبا بالعودة إلى سجن رجائي شهر.

١ - الأجور الملائمة

٦٢ - يُلزم القسم ٤١ من قانون العمل (١٩٩٠) بإجراء تسويات سنوية للحد الأدنى الوطني للأجور وفقا لمعدل التضخم وتكلفة المعيشة لأسرة من أربعة أفراد. وقد وافقت الحكومة على زيادة قدرها ٢٥ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٤. وأعرب نشطاء في ميدان حقوق العمل عن القلق من عدم تماشي الزيادة مع معدل التضخم السنوي البالغ نحو ٣٥ في المائة. ووقع قرابة ٤٠.٠٠٠ عامل على رسالة إلى وزير العمل والشؤون الاجتماعية يطالبون فيها بزيادة ملائمة، الأمر الذي أفضى جزئيا إلى احتجاجات على الصعيد الوطني في ذكرى عيد العمال الدولي^(٣٧). ولاحظت الحكومة، في ردها، أن الزيادة لم تشمل الزيادة في المزايا المرافقة التي ووفق عليها مؤخرا للأسر العاملة.

٢ - ظروف العمل الآمنة والصحية

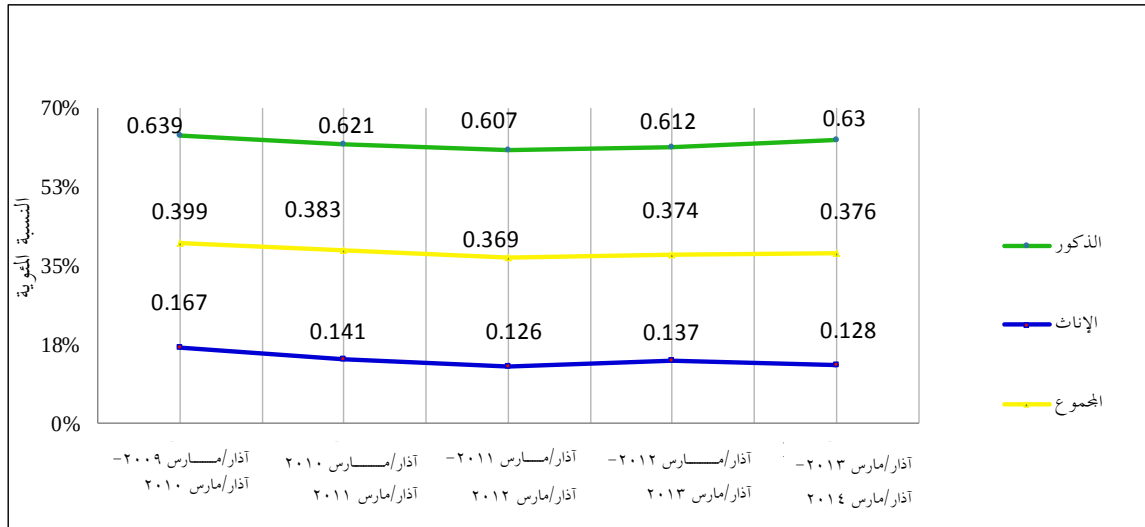
٦٣ - في نيسان/أبريل ٢٠١٤ أفاد نائب وزير العمل للشؤون الدولية أن معدل وقوع الحوادث المميتة في أماكن العمل لا يزال مرتفعا وهو في تصاعد مستمر. وأفاد أيضا أن ١٥١٧ عاملا قتلوا في حوادث ذات صلة بالعمل على مدى الأشهر العشرة السابقة، أي بزيادة قدرها ١٤ في المائة عن السنة السابقة. وأشار إلى أن أكثر من ٤٧ في المائة من الحوادث المتصلة بالعمل وقع في مواقع البناء، وهي زيادة نسبتها ٥ في المائة عن الحوادث التي وقعت قبل خمس سنوات مضت، مما يؤكد الأرقام التي أصدرها سابقا مكتب الطبيب الشرعي في عام ٢٠١٢ والتي تشير إلى أن حوادث السقوط من أماكن مرتفعة والتعرض للصدم بأشياء صلبة أو غير حادة استأثرت بمعظم الوفيات المتصلة بالعمل. ويقدر أيضا أن ١٣ مليون شخص يفتقرون إلى التأمين على تعويض العمال فيما يتعلق بالحوادث المتصلة بالعمل. وذكرت الحكومة في ردها أن جميع المعلومات ذات الصلة بأماكن العمل ينبغي أن تأتي من نائب وزير العمل للشؤون الدولية.

(٣٧) International Campaign for Human Rights in Iran, "Labor activists remain in prison for May Day", gathering, 7 May 2014, متاح على الموقع www.iranhumanrights.org/2014/05/labor-day.

٣ - أوجه التفاوت في المشاركة والدخل بين الجنسين

٦٤ - لم يلاحظ أي تحسن في مستوى مشاركة المرأة في القوة العاملة (انظر الشكل الخامس). ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تسجل أحد أدنى معدلات تمثيل المرأة في سوق العمل على الصعيد العالمي^(٣٨)، حيث لا تشكل النساء سوى ١٦ في المائة من القوة العاملة.

الشكل الخامس المشاركة في سوق العمل



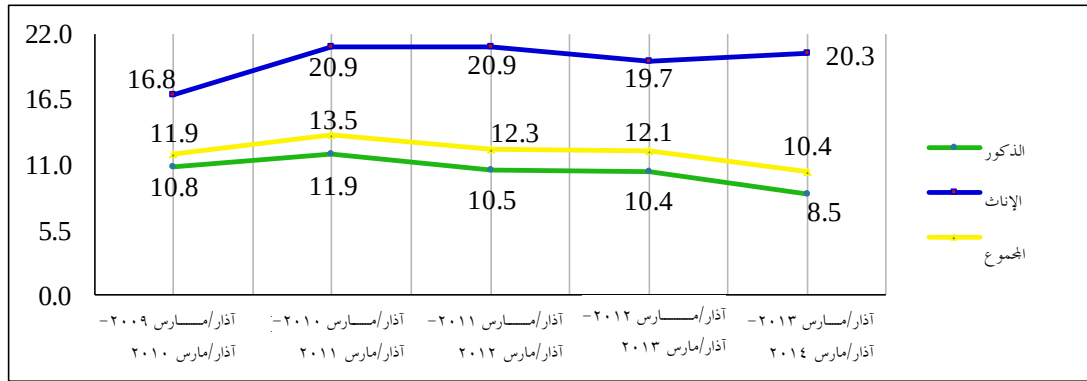
٦٥ - وأفاد المركز الإحصائي لجمهورية إيران الإسلامية أن معدل البطالة الوطني للنساء في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ (٨,٨ في المائة) كان أعلى بكثير منه لدى الرجال لنفس الفئة العمرية (٨,٥ في المائة)، وأن الزيادات في بطالة النساء على مدى السنوات الأربع الماضية أدت إلى اتساع هذه الفجوة بنسبة ٩٧ في المائة (انظر الشكل السادس). وفجوات البطالة بين الرجال والنساء أكبر بكثير لدى الأشخاص الذين حصلوا على درجات تعليمية أعلى، وهو ما يجعل احتمال بطالة النساء اللاتي يحصلن على درجات بعد المرحلة الثانوية ثلاثة أضعاف احتمال بطالة نظرائهن من الذكور (انظر الشكل السابع). وتؤكد الحكومة أن مستويات البطالة انخفضت بالنسبة للسنوات المذكورة لكل من الرجال والنساء بسبب التطورات الاقتصادية، وأن هذا الانخفاض يعني عدم وجود تمييز ضد المرأة.

(٣٨) World Economic Forum, *The Global Gender Gap Report 2013* (Geneva, 2013). متاح على www3.weforum.org/docs/WEF_GenderGap_Report_2013.pdf. وترتيب جمهورية إيران الإسلامية هو ١٣٠ من أصل ١٣٦ بلدا جرى تقييمها.

الشكل السادس

معدل البطالة حسب نوع الجنس، ٢٠٠٩-٢٠١٤

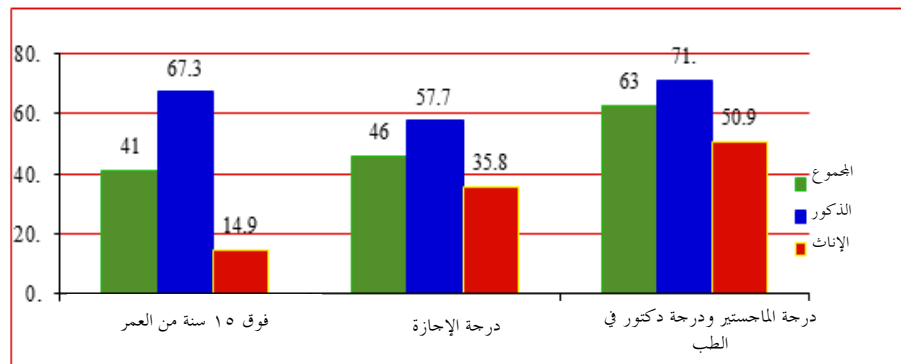
(النسبة المئوية)



الشكل السابع

المشاركة الاقتصادية لمستويات التعليم حسب نوع الجنس

(النسبة المئوية)



٦٦ - ويبدو أيضاً أن المرأة التي تنتمي إلى بعض الأقليات الإثنية تسجل معدلات بطالة أعلى من سواها بصورة غير متناسبة. ففي مقاطعتي كرمانشاه ولورستان اللتين يسكنهما أساساً إيرانيون أصولهم من الأكراد واللور، بلغت معدلات البطالة ٢٤,٢ في المائة و ٢٧,٢ في المائة، على التوالي.

٦٧ - ومعدلات مشاركة المرأة في العمل بأجر منخفضة، حيث يقدر أن المرأة الإيرانية تكسب أدنى متوسطات الدخل في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويزيد أجر الرجال ٤,٨ أمثال عن أجر النساء، وهو ما يجعل فجوة الدخل بين الرجل والمرأة في إيران من أكبر الفجوات في العالم.

٦٨ - ومنحت الحكومة ٣ مناصب من أصل ١١ منصبا لوكيل نائب الرئيس إلى نساء، وهي المناصب ذات الصلة بحقائب الشؤون القانونية وشؤون المرأة وشؤون البيئة. وعلاوة على ذلك، تشغل النساء اليوم بعض المناصب العليا في مقاطعة سيستان وبلوشستان، من بينهن محافظتا مدينتي ووكيلة المكتب الإقليمي للتنمية والإدارة والموارد البشرية. وبالرغم من ذلك، لا يزال تمثيل المرأة في المستويات العليا لاتخاذ القرارات منخفضا.

٦٩ - ولا توجد امرأة تشغل منصب وزير في الحكومة. وإجمالا، تشغل النساء ١٧ في المائة من الوظائف المصنفة في فئة المشرعين والمسؤولين الرفيعي المستوى والمديرين. ولا يشغلن سوى ٣ في المائة من المقاعد في البرلمان و ٩,٧ في المائة من المقاعد في مجلس مدينة طهران. ولم تعين أي امرأة على الإطلاق في مجلس صيانة الدستور أو مجلس تشخيص مصلحة النظام، ولم تشغل منصب وزير إلا امرأة واحدة. وعلاوة على ذلك، بالرغم من بيان أصدرته الحكومة إبان الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة في ٥ آذار/مارس ٢٠١٣^(٣٩)، يبدو يبدو أنه لم يسمح للنساء إلا بالعمل بوصفهن قاضيات مستشارات وإصدار فتاوى في محاكم الأسرة.

٧٠ - ومن شأن مشروع خطة التفوق الشاملة للسكان والأسرة، المعروف حاليا على البرلمان، أن يزيد من تقويض مشاركة المرأة في القوة العاملة. فهو يحدث هيكلا هرميا لممارسات التوظيف في المؤسسات العامة والخاصة على السواء، حيث ينص على أن الوظائف تعهد أولا في جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية إلى الرجال الذين لديهم أطفال، ثم إلى الرجال المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال فقط بعد ذلك إلى النساء اللواتي لديهن أطفال. ويستثني المشروع، على ما يبدو، النساء غير المتزوجات من عملية الاختيار. وهو يحظر أيضا تشغيل العازبين في وظائف هيئة التدريس في التعليم العالي ومؤسسات البحوث وفي وظائف التدريس على مختلف المستويات إذا تقدم للوظائف متزوجون مؤهلون.

٤ - الأقليات الدينية والإثنية

٧١ - أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠١٠، عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد أن تطبيق معيار كزينش، وهو إجراء لاختيار المسؤولين والموظفين في الدولة يشترط فيه على المرشحين للوظائف إعلان الولاء لجمهورية إيران الإسلامية ولدين الدولة، قد يحد من فرص التوظيف والمشاركة السياسية المتاحة لأشخاص، منهم المنتمون إلى الجماعات العربية والآذرية والبلوشية واليهودية والأرمنية والكردية (انظر CERD/C/IRN/CO/18-19، الفقرة ١٦).

(٣٩) انظر www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw57/generaldiscussion/memberstates/iran.pdf.

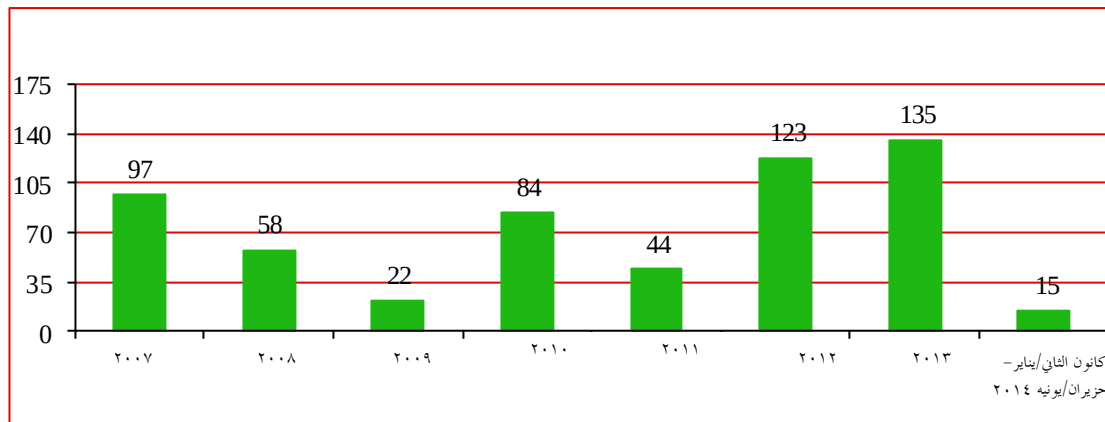
٧٢ - وعلاوة على ذلك، يشترط في الأفراد الذين يسعون إلى العمل في مجال تقني أو مهني الحصول على ترخيص من الجمعيات أو الرابطات المهنية بإشراف من وزارة الاستخبارات والأمن الوطني أو الوزارات الحكومية المعنية. ويجب الحصول أيضا على تراخيص الأعمال التجارية من الحكومة المحلية ومكتب الإشراف على الأماكن العامة ("أماكن")، وهو جهاز أممي. وكثيرا ما يطلب من مقدمي الطلبات تحديد دينهم. ولا تزال التقارير تشير إلى أن سلطات إصدار التراخيص ترفض بصورة منتظمة منح التراخيص لمقدمي الطلبات المنتمين إلى ديانات غير معترف بها.

٧٣ - وفي السنوات الأخيرة، أفادت التقارير أن السلطات تطبق الإغلاق المنهجي للأعمال التجارية المملوكة لأفراد من الطائفة البهائية، بما فيها الكثير من الأعمال التجارية التي حصلت سابقا على التراخيص. وتسجل المصادر ٥٧٨ حالة على الأقل انتهكت فيها السلطات حق البهائيين في العمل، وفي عدد قليل من الحالات قامت أعمال تجارية خاصة بذلك، في الفترة من ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤ (انظر الشكل الثامن).

٧٤ - وتشمل هذه الحالات ما لا يقل عن ٢٩١ حالة، إما صودرت فيها الأعمال التجارية أو أغلقت، و ٤٢ حالة رفضت فيها طلبات إقامة أعمال تجارية أو لم تجدد تراخيصها، و ٤٩ حالة إما فصل فيها بهائيون من العمل بسبب عقيدتهم أو تعرض أرباب عملهم لضغوط من جانب السلطات لفصلهم. وأبلغت الطائفة البهائية أيضا عن العديد من حالات الحرق عمدا التي يبدو أنها كانت تهدف إلى تخويف مالكي الأعمال التجارية أو موظفيهم. وتؤكد الحكومة أن المعلومات الواردة أعلاه غير موثقة وغير صحيحة.

الشكل الثامن

الانتهاكات المسجلة لحق البهائيين في العمل، ٢٠٠٧-٢٠١٤



٧٥ - والأقليات الدينية المعترف بها لا تتمتع بالحصانة من انتهاكات الحق في العمل. فمنذ عام ٢٠٠٥، أفيد أن ما لا يقل عن ٣٧ من دراويش كنياد طردوا من وظائف حكومية أو لم يمنحوا تراخيص مهنية بسبب انتمائهم الديني. وفي إحدى الحالات، فصلت السلطات علي معظمي فرد من وظيفته في لجنة الإمام الخميني للإغاثة في مقاطعة سمنان لإقامته تجمعات دينية في منزله.

٧٦ - وأفادت جماعات حقوق الإنسان أيضا أن المتحولين إلى المسيحية، الذين يعرفون من أسماء عائلاتهم عندما كانوا مسلمين، لا يمنحون التراخيص أو يفصلون من وظائفهم بعد التحول إلى المسيحية أو التكلم عنها إلى زملائهم في العمل^(٤٠). وأفاد أحد المتحولين إلى المسيحية أنه لم يتمكن من تجديد ترخيص لعمل تجاري بسبب إلقاء القبض عليه لقيامه بأنشطة دينية في المنزل.

٧٧ - ولا يعمل إلا سوق واحد من الأسواق الحدودية الخمسة في منطقة سيستان، على الرغم من أنها كانت تعمل قبل إقامة جدار أمني يزعم أنه أقيم من أجل منع المهربين والمواطنين الأجانب والمخدرات من دخول البلد أو مغادرته. وأفادت التقارير أن السلطات المحلية تسعى إلى إعادة إيجاد فرص عمل من خلال إزالة بعض العقبات، مما أدى إلى عودة الأنشطة التجارية إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، يواجه البطالة حاليا ما بين ٧٠ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ شخص تعتمد وظائفهم على أراضي هامون الرطبة، بسبب الجفاف الشديد.

جيم - الحق في الانضمام إلى النقابات

٧٨ - تسمح المادة ٢٦ من الدستور بتكوين الرابطة الحرفية شرط عدم انتهاك مبادئ الوحدة الوطنية والمعايير الإسلامية و "أسس" الجمهورية الإسلامية. ولا يسمح قانون العمل بتكوين الجمعيات الإسلامية إلا بموافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية^(٤١).

٧٩ - ويرجح أن يقوض اشتراط تكوين الجمعيات الإسلامية بموافقة الحكومة استقلال النقابات، وهو ما يتعارض مع الحق في حرية تكوين الجمعيات على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلاوة على ذلك، تشير التقارير إلى أن

(٤٠) International Campaign for Human Rights in Iran, "The cost of faith: persecution of Christian Protestants and converts in Iran" (2013) www.iranhumanrights.org/wp-content/uploads/Christians_report_Final_for-web.pdf متاح على

(٤١) Mostafa Seraji and Kamal Halili Hassan, "Freedom of association for trade union purposes in Iran and the ILO standards: a legal analysis (part 1)", *International Business Management*, vol. 6, No. 1 (2012).

العديد من الجمعيات لا يتمتع بالاستقلال ويتعاون في كثير من الأحيان مع فروع الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة في عمليات التسجيل وتطبيق قانون كزينش. وتزيد القيود المفروضة على حق العمال في تنظيم الجمعيات من تناقص فرص معالجة مسائل السلامة في مكان العمل والأجور العادلة المذكورة سابقا.

٨٠ - وأشارت الحكومة في ردها إلى زيادة عدد نقابات العمال والموظفين المحليين على صعيد الأقاليم. وأشارت أيضا إلى صدور ١١٥ ترخيصا لتكوين جمعيات جديدة وتحديد ٢٨٠ رخصة لجمعيات أخرى في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. وأخيرا، أبرزت الإذن الصريح بالاحتجاج المنصوص عليه في خطة التنمية الخامسة والممنوح للعمال وأشارت إلى أن العمال ينظمون مئات الاحتجاجات كل سنة دون تصاريح. ووفقا لما ذكرته الحكومة، أُلقي القبض على الناشطين العماليين المذكورين آنفا "بتهم ارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني و/أو تنظيم حملات ضد نظام الجمهورية الإسلامية".

دال - الحق في الصحة والأحكام الأساسية المحددة له

١ - البيئة

٨١ - تتضمن خطة التنمية الخمسية دعوة إلى إدارة النظام الإيكولوجي الحساس للبلد، ولا سيما بحيرة أرومية، وتشمل تدابير ترمي إلى التحكم بمستويات غازات الدفيئة وتلوث الهواء والحد منها تمشيا مع المعايير الدولية. وقد اتخذت خطوات إيجابية من أجل تحديد الحلول لجفاف بحيرة أرومية وأراضي هامون الرطبة في مقاطعة سيستان وبلوشستان والتصدي لانبعاثات غازات الدفيئة وتلوث الهواء.

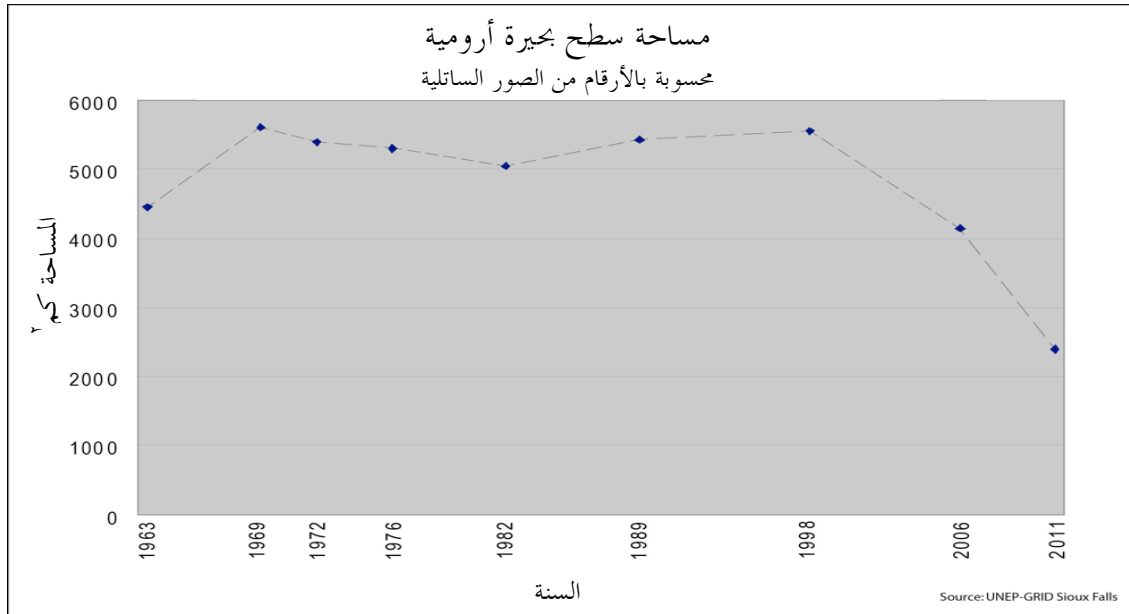
٨٢ - وعلى سبيل المثال، وجهت وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس ٢٠١٤ دعوة مشتركة لعقد اجتماع مائدة مستديرة دولي. واستعرض المشاركون ما أطلق عليه اسم الآثار "الاجتماعية والاقتصادية والصحية الخطيرة" المترتبة على الظواهر في النظام الإيكولوجي وسكانه، بما في ذلك عدد من الأنواع المهددة بالانقراض على الصعيد العالمي. وفي التقرير المشترك، جرى التنويه بالتزام الحكومة بإنقاذ بحيرة أرومية، ولكن أشير أيضا إلى أن "العمل الحقيقي يتأخر" (٤٢).

(٤٢) انظر www.ir.undp.org/content/dam/iran/docs/Publications/E%26SD/WIRT%20Conclusions%20and%20Recommendations.pdf

٨٣ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أفاد مسؤولون أن بحيرة أرومية قد نضبت بنسبة ٩٣ في المائة، مما أدى إلى تضاعف مستويات الملوحة المعيارية وزيادة في عدد الإصابات بالسرطان وأمراض الجهاز التنفسي. ويؤكد مسؤولون محليون أنه إذا لم تتخذ التدابير الضرورية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، سيختفي الجزء الجنوبي من البحيرة، وهو ما يمكن أن يجبر ما يصل إلى ٥ ملايين شخص إلى الهجرة من المنطقة. ويبين الشكل التاسع تناقص مساحة سطح البحيرة.

٨٤ - ووفقا للمنسق المقيم للأمم المتحدة في جمهورية إيران الإسلامية، هاجر ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من المناطق المحيطة بالبحيرة والأراضي الرطبة. ويعيش الناس المتبقون في المنطقة في ظروف فقر متزايد. وتضاعف تقريبا عدد العواصف الرملية والعواصف الترابية لتمتد من ١٢٠ يوما إلى ٢٢٠ يوما في كل سنة. ويؤدي جفاف أراضي هامون الرطبة أيضا إلى زيادة انتشار السل في مدينة زابول، في حين أن جفاف بحيرة أرومية يؤثر تأثيرا كبيرا في الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعتمدون على مياهها، لا سيما للزراعة.

الشكل التاسع



المصدر : http://na.unep.net/geas/getUNEPPageWithArticleIDScript.php?article_id=79

٨٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أفاد مسؤولون أن المجلس الأعلى للمياه حصر استخدام فروع نهر كارون باسترجار المياه الصالحة للشرب، وأعلن أن جميع المشاريع على النهر ستُعلق بغية إعادة إحيائه في مقاطعة خوزستان.

٨٦ - ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يوجد في البلد أربع من أصل المدن العشر ذات أعلى مستويات تلوث الهواء في العالم، وهو ما يضعه في المرتبة الثامنة في ترتيب مستويات تلوث الهواء على الصعيد العالمي. وأهواز، التي تقع في مقاطعة خوزستان، هي المدينة الأكثر تلوثاً في العالم. والمدن الثلاث الأخرى الواردة في القائمة هي سنندج وكرمانشاه وياسوج^(٤٣). وقال عضو في اللجنة البيئية التابعة للبرلمان إن أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص في طهران يفقدون حياتهم كل سنة بسبب تلوث الهواء.

٨٧ - وتفيد التقارير أن الحكومة اعتمدت خطة تنفيذية للحد من تلوث الهواء وهي تقوم حالياً بصياغة مشروع قانون بشأن الهواء النقي. وذكر مسؤولون أن هدفهم يتمثل في وقف الإنتاج المحلي للوقود الملوث نسبياً الذي لوحظ أن له آثاراً مسببة للسرطان. ويعزى البدء بالإنتاج جزئياً إلى القيود المفروضة على الاستيراد في أعقاب الجزاءات الدولية. وتأمل السلطات في أن تستعيز عنه بوقود مستورد ذي نوعية عالية. وذكر مسؤولون أن السيارات المنتجة حديثاً ستفي اعتباراً من ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ بمعايير "يورو ٤" للانبعاثات وستستهلك وقوداً أقل من تلك التي تفي بمعايير "يورو ٢" للانبعاثات. وسيؤدي ذلك إلى الحد من إنتاج الكبريت والبترين اللذين تفيد التقارير أنهما أهم عاملين من عوامل تلوث الهواء التي تؤدي إلى الوفاة والأمراض المستعصية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة أيضاً قانوناً تكلف بموجبه وزارة الصحة والتعليم الطبي باستعراض جميع المعلومات والبيانات المتاحة بشأن مدى تأثير تلوث الهواء في حدوث الموت والمرض، وأن تقدم تقريراً عن ذلك في آذار/مارس ٢٠١٥.

٢ - الصحة الإنجابية

٨٨ - سعياً إلى خفض معدل المواليد الموتي ووفيات الرضع وضمان نمو الأطفال بصحة جيدة، ينبغي، وفقاً للتعليق العام رقم ١٤ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين صحة الطفل والأم، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك إتاحة الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة والرعاية قبل الولادة

(٤٣) World Health Organization, "7 million deaths annually linked to air pollution", متاح على www.who.int/phe/health_topics/outdoorair/databases/en/index.html.

وبعدها وخدمات التوليد في حالات الطوارئ والحصول على المعلومات، فضلا عن الموارد اللازمة للعمل بناء على تلك المعلومات.

٨٩ - وتضع خطة مطروحة حاليا أمام البرلمان ترمي إلى زيادة معدلات الإنجاب والحيلولة دون تراجع النمو السكاني تحديات أمام قدرة البلد على المضي في تنفيذ التوصية ذات الصلة التي قدمها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والتي حظيت بالقبول. وتحظر تلك الخطة جميع عمليات الإجهاض أو التعقيم (مثل قطع القناة المنوية وربط قناتي فالوب)، باستثناء الحالات التي تهدد صحة الأم أو الجنين، والدعوة إلى الحد من الإنجاب. وسيلحق الأشخاص الذين يباشرون مثل هذا النشاط قضائيا وفقا للقانون الجنائي الإسلامي، وسيعرضون لأحكام بالسجن من سنتين إلى خمس سنوات.

رابعا - الجزاءات الاقتصادية

٩٠ - كما جاء في عدد ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من صحيفة الفايانانشيال تايمز، يواجه القطاع الطبي، وبدرجة أقل، قطاع الأغذية صعوبات في استيراد السلع ودفع مقابلها نتيجة المناخ العام الناشئ عن الجزاءات الاقتصادية، حيث قامت هيئات الرقابة الغربية بتجميد مدفوعات بعض الشركات.

٩١ - وتشير البيانات الحكومية إلى أن البلد شهد نقصا في عدد من الأدوية تراوح بين ٧٨ و ١٧٢ دواء (المصنعة محليا والمستوردة على حد سواء) كل شهر في الفترة من ٧٨ و ١٧٢ دواء (المصنعة محليا والمستوردة على حد سواء) كل شهر في الفترة من منتصف عام ٢٠١٢ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، يعزى جزئيا، حسب الادعاءات، إلى صعوبات في تيسير دفع مقابل الواردات. وصرح أحد المسؤولين في وزارة الصحة والتعليم الصحي أن أدوية تقرر شراؤها بقيمة تقدر بنحو ١٥٠ مليون يورو محجوزة من قبل الاتحاد الأوروبي بسبب الافتقار لقناة موثوقة يدفع المبلغ عن طريقها. وفضلا عن ذلك، نتج عن الجزاءات، بحسب الادعاءات، تدفق للأدوية التي لا تستوفي المعايير أو الأدوية المزيفة نحو البلد^(٤٤).

٩٢ - وتعزى بعض حالات التأخير في توفير الخدمات الطبية والنقص فيها، حسب التقارير، إلى سوء إدارة الحكومة^(٤٥). فقد أفيد بأن وزير الصحة والتعليم الطبي، حسن قاضي زاده هاشمي، اشتكى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من أن الإدارة السابقة حولت مخصصات

(٤٤) انظر: Seyed Hosseini, "Impact of sanctions on procurement of medicine and medical devices in Iran; a technical response", *Archives of Iranian Medicine*, vol. 16, No. 12 (December 2013).

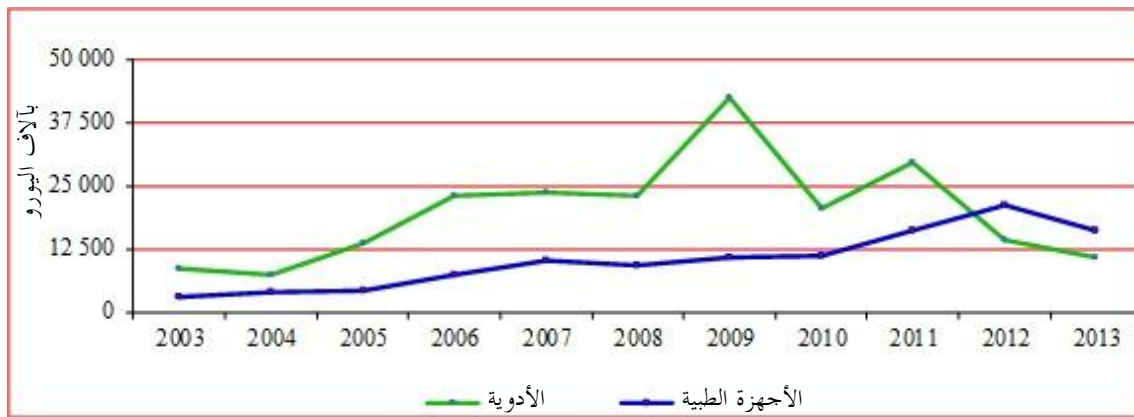
(٤٥) انظر: www.youtube.com/watch?v=LVqVh_L6KSc.

لقطاع الصحة مبلغها ٢٠ بليون دولار بالسعر المدعوم إلى مشروع للإسكان^(٤٦). وذكر أيضا أن الارتفاع الحاد في تكلفة الأدوية يعزى جزئيا إلى سوء إدارة الحكومة، ولكنه ادعى أن الجزاءات أثرت أيضا سلبا على استيراد الأدوية^(٤٧). واتخذت الوزارة بعض الخطوات الإيجابية من أجل التصدي لحالات النقص في الأدوية، بوسائل منها دعم المشتريات وإنشاء أنظمة رصد وطنية لتبادل المعلومات المتعلقة بالنقص فيها.

٩٣ - وتشير البيانات الكلية المتعلقة بالتجارة إلى أن صادرات الاتحاد الأوروبي من الأدوية والمعدات الطبية إلى البلد ومبيعات الولايات المتحدة الأمريكية من المعدات الطبية إليها لا تزال تتزايد من حيث القيمة إجمالا (انظر الشكلين العاشر والحادي عشر). ولكن مبيعات الولايات المتحدة من الأدوية انخفضت عموما عندما جرى توسيع نطاق الجزاءات لتشمل القطاع المالي في عام ٢٠١٠. وانخفضت أيضا قيمة مبيعات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من الأغذية انخفاضاً طفيفاً حوالي عام ٢٠١٠، ولكنها ارتفعت منذ ذلك الحين (انظر الشكل الثاني عشر). وتشير هذه الاتجاهات إلى أن بعض الشركات لا تزال تجري معاملات تجارية بالسلع الإنسانية مع جمهورية إيران الإسلامية، ولكنها لا تشير إلى ما إذا كان للجزاءات تأثير على الإمدادات من الأدوية المتطورة النادرة، حسبما تدعيه بعض الدراسات.

الشكل العاشر

صادرات الولايات المتحدة الطبية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣

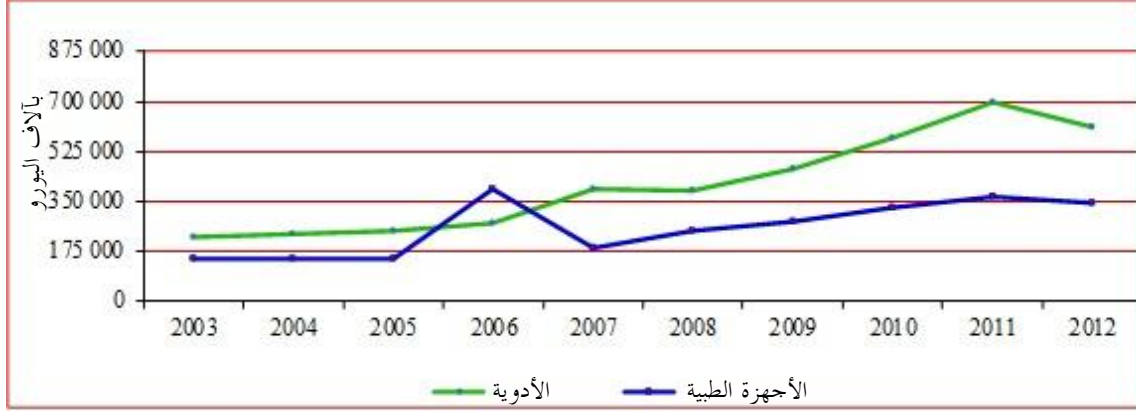


(٤٦) انظر: F. Karimov, "Iranian health minister: President Ahmadinejad spent \$20 billion health budget on Mehr housing project", 6 September 2013. متاح في الموقع التالي: <http://en.trend.az/regions/iran/2186947.html>.

(٤٧) انظر: Press TV, "West lies about medical sanctions: Iran health minister", 2 May 2014. متاح في الموقع التالي: www.presstv.com/detail/2014/05/02/360982/iran-minister-slams-western-lies/.

الشكل الحادي عشر

صادرات الاتحاد الأوروبي الطبية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢

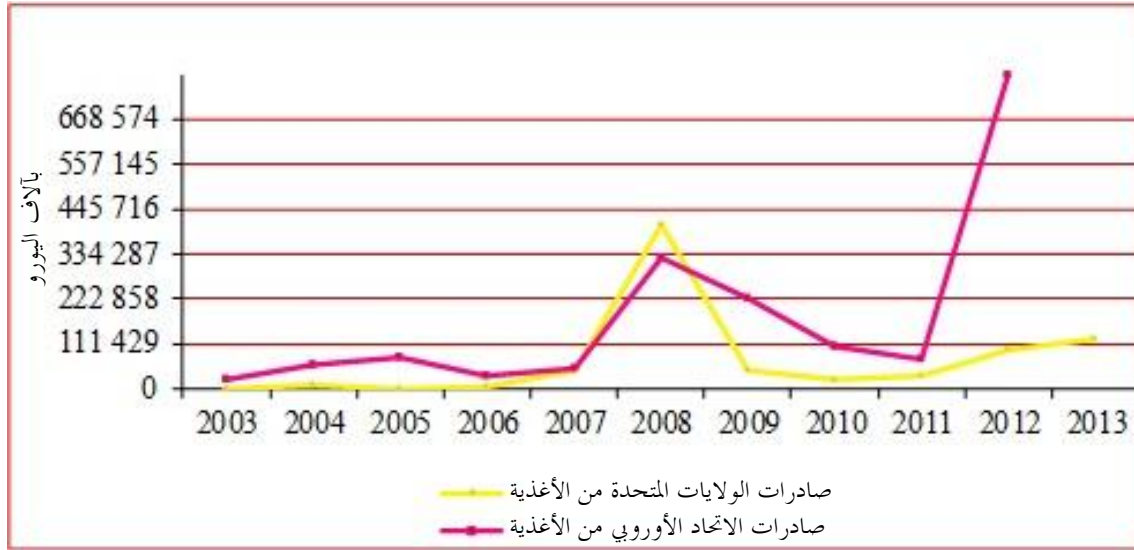


٩٤ - واستناداً إلى المعلومات المقدمة إلى المقرر الخاص، يشير عدد من الدراسات أيضاً إلى أن التصورات بأن المعاملات المالية الدولية مع البلد تنطوي على مستويات عالية و/أو غير مقبولة من المخاطر التجارية تعتبر رادعاً هاماً للتجارة بالسلع الإنسانية، وذلك على الرغم من الاستثناءات التي تنص عليها مختلف أنظمة الجزاءات. وهي تخلص عموماً إلى أن معوقات التجارة تؤدي أساساً إلى حالات نقص في الأدوية المتطورة جداً الصادرة بشأنها براءات الاختراع.

٩٥ - وتفيد التقارير أيضاً على نحو متسق بأن أنظمة الجزاءات يصعب فهمها واتباع ضوابطها على المشتريين والبائعين المحتملين. ولعل الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة مؤخراً فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية (مثل إصدار رخص عامة للأغذية والأدوية، وتوسيع قائمة اللوازم الطبية المسموح بها، وإصدار توجيهات بشأن الأنشطة المسموح بها لغير مواطني الولايات المتحدة، والإشارة إلى أنها ستخصص قناة مالية مكرسة للتجارة ذات الأغراض الإنسانية) تدل على اعتراف محتمل بالطابع المعقد للجزاءات، وربما هي محاولة لتأكيد الأنشطة المسموح بها فيما يتعلق بالتجارة ذات الأغراض الإنسانية وتوفير إيضاحات بشأنها. وحتى الآن، لم يعلن عن أي تفاصيل إضافية فيما يتعلق بالقناة المالية المقترحة للمعاملات التجارية ذات الأغراض الإنسانية.

الشكل الثاني عشر

صادرات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الأغذية في الفترة ٢٠١٢-٢٠٠٣



٩٦ - ومع ذلك، يبدو أن هناك علامات تدل على تحسن الحالة الاقتصادية في البلد منذ أن أدت المفاوضات مع مجموعة البلدان الخمسة زائدا واحدا (الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) إلى تخفيف محدود للجزاءات في شباط/فبراير ٢٠١٤. وخلصت دراسة أجريت لحساب مجلس تشخيص مصلحة النظام إلى أنه في الفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، بلغ مجموع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الجزاءات ٢٥٠ بليون دولار، وأن الخسائر المتكبدة في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٣ إلى آذار/مارس ٢٠١٤ تتراوح بين ١٦٠ بليون و ٢٠٠ بليون دولار.

٩٧ - وأجرى صندوق النقد الدولي أول تقييم لحالة البلد منذ أن أفادت التقارير أول الأمر بأن الجزاءات الدولية بدأت تؤدي إلى تقليص الاستثمارات والصادرات. ويتوقع أن ينمو اقتصاد البلد بنسبة ١ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١٤، بعد أن تقلص بنفس المعدل تقريبا خلال العامين الماضيين^(٤٨). وفي حين يظل معدل التضخم في البلد زائدا عن ٢٥ في المائة، فقد بدت عليه علامات الانتعاش بعد أن كان قد بلغ ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٣. ومع

(٤٨) انظر: Ian Talley, "Iran's economy improving amid nuclear talks", *Wall Street Journal*, 12 February 2014.

متاح في الموقع: <http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052702303704304579378871594319850>.

وانظر أيضا: Joy Gordon, "The human costs of the Iran sanctions", 18 October 2013. متاح في الموقع التالي:

http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2013/10/18/the_human_costs_of_the_iran_sanctions

ذلك، ووفقاً لما ذكرته صحيفة الفايانانشيال تايمز في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، لا تزال أسعار السلع الاستهلاكية تشكل عبئاً على الأسر المعيشية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٩٨ - يكرر المقرر الخاص تأكيد رأيه بأن جمهورية إيران الإسلامية تملك الأدوات الأساسية اللازمة لمعالجة طائفة واسعة من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي أثارها المجتمع الدولي. وتشمل هذه الشواغل، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقيات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بحقوق الإنسان التي تنص على الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق البلد. وكان التقدم بطيئاً في تنفيذ التوصيات المائة وثلاثة وعشرين التي قدمتها الدول خلال نظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل للمرة الأولى في حالة البلد، في عام ٢٠١٠.

٩٩ - وتدل زيادة عدد الإعدامات المنفذة بشأن جرائم لا تستوفي الحد الأدنى لمقاييس "أشد الجرائم جسامة" والتقارير الواردة عن شيوع استخدام التعذيب واستمرار الاعتقال التعسفي للأفراد واحتجازهم ومحاكمتهم بسبب ممارسة حقوقهم الأساسية، على أن الحكومة تخل إخلالاً شديداً بالتزاماتها الدولية والوطنية.

١٠٠ - وعلاوة على ذلك، يؤدي التفاوت في تطبيق القوانين الوطنية، وما يبدو أنه ممانعة في التحقيق في ادعاءات انتهاكات الحقوق، إلى تقويض سيادة القانون وترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب في آن واحد. ولا تزال القوانين الإيرانية تتناقض مع حرية الدين للأقليات الدينية المعترف بها وغير المعترف بها، بينما تواصل المجتمعات المحلية الإفادة بوقوع اعتقالات ومحاكمات بسبب ممارسات العبادة والمشاركة في الشؤون المجتمعية الدينية، بما في ذلك في المساكن الخاصة.

١٠١ - وبالمثل، لا تزال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مبعثاً من بواعث القلق التي أثّرت أولاً أثناء نظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في حالة البلد واستعراض اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشكل التطورات التي طرأت على التشريعات والسياسة العامة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ عقبات إضافية أمام إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومنها اعتماد قوانين يمكن أن تؤدي إلى زيادة حالات الزواج المبكر، واتباع سياسات في الجامعات تنطوي على تمييز ضد المرأة، وطرح مقترحات قوانين تستبعد بوضوح مشاركة أكثر من ٤ ملايين من النساء غير المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٩ و ٥٤ سنة في القوة العاملة.

ويبدو أن قوانين أخرى تنص على إلغاء إمكانية استفادة جميع الإيرانيين من خدمات الصحة الإنجابية، بما فيها عمليتا قطع القنوات المنوية وربط قناتي فالوب.

١٠٢ - ويكرر المقرر الخاص دعوته الحكومة إلى إدراج أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القوانين الوطنية، وإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، على نحو ما تعهدت به حينما نظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في حالة البلد أول الأمر، والقضاء على جميع أشكال التمييز في القوانين وإلغاء الممارسات التي تخل بالتمتع الكامل بالحقوق التي يكفلها العهدان المذكوران، بصرف النظر عن نوع الجنس أو الأصل العرقي أو الدين أو المعتقد أو الرأي.

١٠٣ - وينبغي للحكومة أن تنظر في تمديد الوقف الاختياري بحكم الواقع لتنفيذ عقوبة الرجم. كذلك فإن استمرار السلطة القضائية في عدم ضمان مراعاة الأصول القانونية وإصدار عقوبة الإعدام بشأن الجرائم التي لا تستوفي الحد الأدنى لمقاييس عقوبة الإعدام المسموح به دولياً وفرض عقوبة الإعدام على الجناة الأحداث، ممارسات يتعين وقفها على الفور ودون شروط.

١٠٤ - ويكرر المقرر الخاص أيضاً دعوة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى ضمان استقلال السلطة القضائية والتحقيق في جميع ادعاءات التعذيب وسوء معاملة المحتجزين.

١٠٥ - ويكرر المقرر الخاص كذلك دعوته إلى العمل المشترك والتعاون فيما يتعلق بالمسائل الفنية بين الحكومة وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الامتثال لنتائج الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الذي وقف على عدد من حالات الاحتجاز التعسفي، ويدعو إلى الإفراج غير المشروط عن جميع المحتجزين بسبب ممارسة حقوقهم بالوسائل السلمية في حرية التعبير والتجمع وتأسيس الجمعيات وحرية الضمير والتعبير عن الرأي السياسي، ولا سيما الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان وأتباع الأديان المعترف بها وغير المعترف بها وزعماء الديانة البهائية.

١٠٦ - وينبغي للحكومة أن تتخذ خطوات فورية من أجل التصدي لتزايد حالات الزواج المبكر والقسري وزواج الأطفال، ولا سيما من خلال حظر زواج الأطفال ورفع السن الأدنى للزواج إلى ١٨ سنة، على النحو المحدد في عدد من القوانين المشار إليها في تقرير البلد المقدم إلى لجنة حقوق الطفل. ويدعو المقرر الخاص كذلك إلى تسريع وتيرة الجهود المبذولة من أجل تعريف العنف العائلي وتجرمه، وإلى توسيع نطاق تعريف

الاغتصاب ليشمل الاغتصاب الزوجي. غير أنه يؤكد أن العنف العائلي، وإن كان فعلاً فظيلاً، فإنه ليس عملاً مميّناً يستوجب تطبيق حكومة الإعدام بموجب القانون الدولي.

١٠٧ - ويساور المقرر الخاص أيضاً بالغ القلق إزاء تأثير تدهور الأوضاع البيئية، بما في ذلك التدمير الوشيك لبحيرة أورميا ولأراضي هامون الرطبة، على ما يتمتع به أفراد المجتمعات المحلية المحيطة بها من حقوق الإنسان. ويدعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات فورية وفعالية من أجل وقف تجفيف بحيرة أورميا وإعادة تمها إلى حالتها، ويهيب بالمجتمع الدولي زيادة دعمه لجهود حفظ البيئة.

١٠٨ - وبالمثل، وفي حين لوحظ تحسن متواضع من حيث الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات الاقتصادية، ترد تقارير عن الآثار السلبية المتواصلة التي يمكن أن تنجم عن الجزاءات المفروضة على القطاع المصرفي. وما لم تعمل المؤسسات المالية على اكتساب نوع من الارتياح في التعامل مع الأنشطة المأذون بها المتعلقة بالتجارة ذات الأغراض الإنسانية، فإن تحليلات المخاطر مقابل الفوائد ستفضي في أحيان كثيرة إلى رفض المؤسسات المالية دعم المعاملات التي تشارك فيها جمهورية إيران الإسلامية، على الرغم من السماح بتلك المعاملات بموجب أنظمة الجزاءات. ويمكن أن يفضي اقتراح إنشاء القناة المالية المخصصة التي قد تنبثق عن المفاوضات المتواصلة على مستوى مجموعة البلدان الخمسة زائداً واحداً إلى تبديد بعض تصورات الأخطار المحدقة بالمؤسسات المالية من جراء مشاركتها في المعاملات التجارية ذات الأغراض الإنسانية. وربما أدى ذلك، في حالة إدراك فحوى تلك الأداة واستخدامها، إلى زيادة المعاملات التجارية ذات الأغراض الإنسانية. غير أن هذه المعاملات قد تظل، إلى أن يتحقق ذلك، معاملات غير جذابة من الناحية التجارية، وقد لا يكون بوسع البائعين والمشتريين المحتملين أن يجدوا مؤسسات مالية وأطرافاً ثالثة تقدم لهم الدعم في إجرائها. ويضم المقرر الخاص صوته إلى صوت الأمين العام في دعوته المجتمع الدولي إلى مواصلة اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات الاقتصادية.